



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تحليلية)

(٢٠٠٧-٢٠١٤)

The effect of exchange rate changes on profitability of listed financial institutions in Damascus Security Exchange (DSE)

"رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة العامة"

إعداد الطالب: إيلي رشيد الخوري

إشراف الأستاذ الدكتور: عصام قريط

٢٠١٦م

The effect of exchange rate changes on profitability of listed financial institutions in Damascus Security Exchange (DSE)

Abstract

This study aim to Examine the exchange rate fluctuations affecting profitability of Syrian financial institution listed in Damascus Securities Exchange, on this basis Traditional Banks and insurance company which listed in Damascus Securities Exchange were selected as a sample for the study period (2007-2014), where the research community consists of all listed bank and insurance company. depending on the descriptive and analytical approach and To analysis the data and test hypothesis the researcher using the statistical package for social Sciences (SPSS) program, by testing regression Analysis, and T-test.

The result suggests, that there is no significant difference between the return on assets and return on equity before and during the crisis, and even after adjusting the financial statements by eliminating the effect of fluctuation of exchange rate, for banking statistic difference was appeared on return on assets before eliminate the effect of fluctuation of exchange rate, and after adjusting the financial statements not just for return on assets but for return on equity too. the regression test is appeared weak positive correlation and weak R-squared between independent variable fluctuations in the dollar exchange rate against the Syrian pound and the dependent variable as measured by return on assets and return on equity before the crisis, but during the crisis the results are shown strong positive correlation and strong R-squared between

variables, but these relations are not statically significant, except for return on assets for banks during the crisis.

أثر تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

(دراسة تحليلية)

(٢٠٠٧-٢٠١٤)

إعداد الباحث: إيلي رشيد الخوري

إشراف الأستاذ الدكتور: عصام قريط

المستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التغيرات في سعر الصرف في ربحية المؤسسات المالية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعلى هذا الأساس تم اختيار البنوك، وشركات التأمين الخاصة التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية كعينة للدراسة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١٤، حيث يتألف مجتمع البحث من جميع البنوك، وشركات التأمين الخاصة المدرجة، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ولتحليل البيانات، واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام تحليل الانحدار، واستخدام (T-Test).

وقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق جوهرية بالنسبة للعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية بالنسبة لشركات التأمين قبل، وخلال الأزمة، وحتى بعد تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية، أما بالنسبة للبنوك فقط ظهرت الفروق الإحصائية قبل إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف في العائد على الموجودات، وبعد إزالة هذه الفروق على

العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية. أظهر اختبار الانحدار على وجود علاقة ارتباط طردي موجب ضعيف، وعلاقة تحديد ضعيفة قبل الأزمة بين المتغير المستقل تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية، والمتغير التابع الربحية مقاسةً بالعائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية أما خلال الأزمة، فقد أصبحت علاقة الارتباط طردية موجبة قوية، وعلاقة التحديد أيضاً مرتفعة، ولكن عند اختبار معنوية العلاقة كانت العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية، ما عدا العلاقة ما بين العائد على الموجودات، وتقلبات أسعار الصرف للبنوك خلال الأزمة.

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	تصريح.....
أ	الشكر.....
ب	الإهداء.....
ت	فهرس المحتويات.....
خ	قائمة الجداول.....
ز	قائمة الأشكال.....
س	الملخص باللغة العربية.....
١	الفصل التمهيدي.....
٢	١-المقدمة.....
٣	٢-مشكلة البحث.....
٤	٣-أهداف البحث.....
٤	٤-أهمية البحث.....
٥	٥-أنموذج الدراسة.....
٦	٦-الدراسات السابقة.....
١٤	٧-فرضيات البحث.....
١٦	٨-محددات البحث.....
١٧	٩-خطوات الدراسة.....
١٩	الإطار العام للدراسة.....

٢٠	الفصل الأول: الربحية في المؤسسات المالية.....
٢٠	المبحث الأول: تعرف المؤسسات المالية وأنواعها.....
٢٤	المبحث الثاني: البنوك.....
٢٤	أولاً: نشأة وتطور البنوك
٢٦	ثانياً: تعريف البنوك.....
٢٦	المبحث الثالث: التأمين.....
٢٦	أولاً: نشأة وتطور التأمين.....
٢٨	ثانياً: تعريف التأمين.....
٢٩	المبحث الرابع: دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية والتمويل.....
٣٠	المبحث الخامس: صيرفة التأمين Banc assurance.....
٣١	أولاً: مفهوم صيرفة التأمين.....
٣١	ثانياً: استراتيجيات دخول سوق التأمين المصرفي
٣٤	المبحث السادس: أسعار الصرف.....
٣٤	أولاً: مفهوم سعر الصرف.....
٣٥	ثانياً: لمحة عن تطور مفهوم سعر الصرف.....
٣٦	ثالثاً: أنواع أنظمة الصرف.....
٣٧	رابعاً: أخطار الصرف.....
٤٠	الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية.....
٤٠	المبحث الأول: الربح والربحية.....

٤٠	أولاً: الفرق بين مفهوم الربح والربحية.....
٤٠	١-الربح.....
٤٣	٢-الربحية.....
٤٤	ثانياً: معايير قياس الربحية لدى المؤسسات المالية.....
٤٤	١-العائد على الأصول(ROA).....
٤٦	٢-العائد على حقوق الملكية(ROE).....
٤٧	٣-معدل العائد على رأس المال المستثمر.....
٤٨	٤-نظام دوبونت (Dupont System).....
٥٢	المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) آثار تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية
٥٢	١-مقدمة عن المعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).....
٥٢	٢-الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).....
٥٤	٣-نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١).....
٥٥	٤-أسعار الصرف المستخدمة في الترجمة.....
٥٦	٥-سعر الصرف الجاري المناسب.....
٥٦	٦-إثبات المعاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية.....
٥٩	٧- الافصاح.....
٦٠	المبحث الثالث: المحاسبة الدولية والتعاملات بالعملات الأجنبية.....
٦٠	أولاً: تطبيق العيار (٢١) في القطاع المصرفي السوري.....

٦٢	ثانياً: تطبيق المعيار (٢١) في قطاع التأمين السوري.....
٦٣	الدراسة التحليلية.....
٦٤	المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة التحليلية
٦٤	١-مجتمع وعينة الدراسة.....
٦٤	٢- المدى الزمني للدراسة.....
٦٥	٣-عرض نتائج قياس المتغيرات.....
٧٤	المبحث الثاني: الجانب العملي للدراسة.....
٧٤	١-منهج الدراسة.....
٧٤	٢- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات.....
٧٥	٣-إختبار فرضيات الدراسة.....
١٢٠	الفصل الثالث: النتائج والمقترحات والتوصيات.....
١٢١	١.النتائج.....
١٢٥	٣.التوصيات.....
١٢٦	٢.المقترحات.....
١٢٧	المراجع.....
	الملاحق.....
	الملخص باللغة الإنكليزية.....

فهرس الجداول

الصفحة	قائمة المحتويات
٦٥	جدول رقم (١): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)
٦٦	جدول رقم (٢): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤).....
٦٧	جدول رقم (٣): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)
٦٨	جدول رقم (٤): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤).....
٦٩	جدول رقم (٥): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)
٧٢	جدول رقم (٦): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤).....
٧٣	جدول رقم (٧): سعر صرف الدولار مقابل الليرة لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤).....
٧٥	جدول رقم (٨): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية لشركات التأمين قبل وخلال الأزمة السورية.....
٧٧	جدول رقم (٩): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية.....
٧٨	جدول رقم (١٠): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للبنوك قبل وخلال الأزمة السورية.....
٨٠	جدول رقم (١١): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية.....

٨٢	جدول رقم (١٢): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للقطاع المالي قبل وخلال الأزمة السورية.....
٨٣-٨٤	جدول رقم (١٣): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للقطاع المالي ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية.....
٨٥	جدول رقم (١٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٨٦	جدول رقم (١٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٨٧	جدول رقم (١٦): معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج..
٨٨	جدول رقم (١٧): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٨٩	جدول رقم (١٨) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٩٠	جدول رقم (١٩) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٩١	جدول رقم (٢٠) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٩٢	جدول رقم (٢١): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٩٣	جدول رقم (٢٢): معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٩٤	جدول رقم (٢٣) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٩٥	جدول رقم (٢٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٩٦	جدول رقم (٢٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
٩٨	جدول رقم (٢٦) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
٩٨	جدول رقم (٢٧) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١٠٠	جدول رقم (٢٨) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....

١٠١	جدول رقم (٢٩) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١٠٢	جدول رقم (٣٠) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
١٠٣	جدول رقم (٣١) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١٠٤	جدول رقم (٣٢) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج...
١٠٥	جدول رقم (٣٣) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١٠٦	جدول رقم (٣٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
١٠٧	جدول رقم (٣٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١٠٨	جدول رقم (٣٦) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج....
١٠٩	جدول رقم (٣٧) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط.....
١١١	جدول رقم (٣٨): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية لشركات التأمين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....
١١٢	جدول رقم (٣٩): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....
١١٣	جدول رقم (٤٠): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للبنوك قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....
١١٤	جدول رقم (٤١): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....
١١٥	جدول رقم (٤٢): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للمؤسسات المالية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....
١١٦	جدول رقم (٤٣): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.....

١١٧	الجدول رقم (٤٤) يلخص قيم الارتباط ومعامل التحديد في الدراسة.....
١١٨	الجدول رقم (٤٥) يلخص قيم المتوسط الحسابي قبل وبعد حذف تأثير سعر الصرف.....

قائمة الأشكال

الصفحة	قائمة المحتويات
٦	الشكل (١): متغيرات الدراسة.....
٥١	الشكل (١-١): طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE).....
٦٥	شكل بياني رقم (١): يوضح تطور العائد على الأصول لدى قطاع التأمين خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٦٦	شكل بياني رقم (٢): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى قطاع التأمين خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٦٧	شكل بياني رقم (٣): يوضح تطور العائد على الأصول لدى البنوك خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٦٨	شكل بياني رقم (٤): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى البنوك خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٦٩	شكل بياني رقم (٥): يوضح تطور العائد على الأصول لدى القطاع المالي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٧٢	شكل بياني رقم (٦): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المالي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧).....
٧٣	شكل بياني رقم (٧): يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤).....

تصريح:

"لا يوجد أي جزء من هذه الرسالة تم أخذه بالكامل من عمل آخر أو أنجز للحصول على

شهادة أخرى في هذه الجامعة أو في أية جامعة أخرى أو أي معهد تعليمي".

الإهداء: Dedication

أعطتني الحب و الحنان

نور أنار لي الدرب

دعاؤها سرّ تفاؤلي

إلى من رعتني طفلاً إلى صديقتي و حبيبتي أمي الحبيبة

إلى من تعلمت منه الرفعة

و من تعلمت منه الصبر

إلى من لم يبخل علي العطاء والدي العزيز

أناروا حياتي وكانوا الدواء في وقت الشدة، سندي في الحياة ومن أحبوني بصدق

إلى سندي وقوتي أخي و أخواتي

زملائي في قسم المحاسبة إخوتي وأخواتي.

الشكر : Acknowledgment

أشكر أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عصام قريط، قدوةً في التفاني، والإخلاص في العمل، أعطى فأجزل، وما كان لهذا البحث أن يتم لولا إشرافه، ووقته، وجهده، وعلمه الرفيع، ومتابعته، ورعايته، وتصويبه لمسيرة بحثي. من لم يبخل النقاش، والتوجيه، جميل لا يُنسى، وأمانةً أرجو أن أظل أهلاً لها.

كما أتقدم بشكري إلى لجنة المناقشة الكريمة الأستاذ الدكتور عطا الله الخليل، والدكتور طالب علي على ما قدموا من ملاحظات علمية قيمة أغنت هذه الدراسة.

الشكر الموصول لجامعة دمشق ممثلة بالأستاذ الدكتور رئيس الجامعة، وكلية الاقتصاد التي علمتني ومنحتني مهنة أغنت حياتي، وشكري العميق لإدارة الكلية ممثلةً بالأستاذ الدكتور عدنان غانم عميد الكلية، والأستاذ الدكتور إبراهيم ميده نائب عميد الكلية للشؤون العلمية، والأستاذ الدكتور رغيد قصوعة نائب عميد الكلية للشؤون الإدارية، وشؤون الطلاب، ومعلمينا في الكلية وأساتذتي في قسم المحاسبة، الذين قدموا إمكاناتهم ومعرفتهم وخبرتهم ومهدوا لنا الطريق، لهم كل ما هو جيد في هذا البحث والشكر و التقدير لجهودهم العظيمة.

كما أشكر كل من ساعدني على إتمام هذا البحث، ومد لي يد العون وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

الفصل التمهيدي

أثر تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

١-المقدمة:

أصبح الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية بدراسة الظواهر النقدية الشغل الشاغل للمؤسسات الحكومية، وهذا يعود لمكانة، وأهمية المتغيرات النقدية في دفع الحركة الاقتصادية، وعلى هذا المنحى فإن هذه الحقيقة تصدق على موضوع الصرف باعتباره ظاهرة مشتقة من الظواهر النقدية، فهو يتسم بخصوصياته، وتعقيداته التي تفعل فعلها في التأثير على المنهج المعتمد لطرق، وتشخيص هذا الموضوع، ومحاولة الدراية بأهم تداعياته.

من الممكن أن تؤثر تقلبات أسعار الصرف في حال كانت غير متوقعة على اتخاذ القرار، والربحية في المؤسسات المالية، والتي تلعب دور مهم في الأسواق المالية، وخاصة الناشئة منها. يعتبر قطاعي البنوك، والتأمين من القطاعات الخدمية المتجانسة من حيث طبيعة العمل، والمعتمد على مبدأ العائد، والمخاطرة، وتهدف المؤسسات الربحية إلى تعظيم ثروة المالكين من خلال زيادة الأرباح، ولكن تتعرض هذه المؤسسات المالية في ظل المتغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض، واستثمار، وتأمين، واستبدال العملات الأجنبية بأخرى محلية وغيره، ومن هذه المخاطر مخاطر الائتمان، والسيولة، وكذلك مخاطر رأس المال، والتضخم، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق، والتي من ضمنها مخاطر سعر الصرف وغيرها، وتؤثر المخاطر السالفة الذكر على أصول المؤسسات المالية، وبالتالي على أداؤها، ومنه سيؤثر على ربحيتها.

من هنا يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى دراسة ربحية المؤسسات المالية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية من عام ٢٠٠٧ و حتى ٢٠١٤، بالإضافة إلى تحديد أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحيتها باستخدام تحليل الانحدار، واختبار الفروق، مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة الحاصلة، وأثرها.

٢- مشكلة البحث:

تؤثر الأزمات على الاقتصاد بشكل عام من خلال منعكساتها المختلفة على أداء الشركات بشكل عام، وخاصة على المؤسسات المالية التي تعد أساس الاقتصاد، لذلك فإنه من المهم تحديد آثار الأزمة عليها.

بالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

ما هو أثر تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية على ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة، وتنقسم عنها:

١. ما هو أثر تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية على ربحية المصارف

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

٢. ما هو أثر تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية على ربحية شركات التأمين

المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

٣-أهداف البحث:

تعد دراسة آثار الأزمة على أداء المؤسسات المالية من الأمور الهامة التي تحاول الحكومات دراستها لتقييم الوضع الاقتصادي، واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة للمساعدة في التخفيف من أثارها.

من هنا فإن البحث يهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- معرفة أثر تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- معرفة أثر تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.
- معرفة أثر تغيرات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٤-أهمية البحث:

في ظل الأزمة الحالية التي يعيشها بلدنا الحبيب، وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، كثرت التساؤلات حول أثر تغيرات أسعار صرف الدولار مقابل الليرة السورية على ربحية المؤسسات المالية.

تعود أهمية دراسة هذه التغيرات في ربحية المؤسسات المالية في سورية إلى كون الربحية دليلاً على كفاءة هذه المؤسسات، ومؤشراً إيجابياً للعملاء الذين يتعاملون معها، ومصدر اطمئنان

للمستثمرين فيها، وموضع ثقة للجهات الرسمية، وبالتالي فإن أهمية الدراسة تتبع من حاجة العديد من فئات المجتمع للنتائج التي ستمخض عنها.

٥ - أنموذج الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية قبل، وخلال الأزمة، وبالتالي يوجد لدينا المتغيرات التالية:

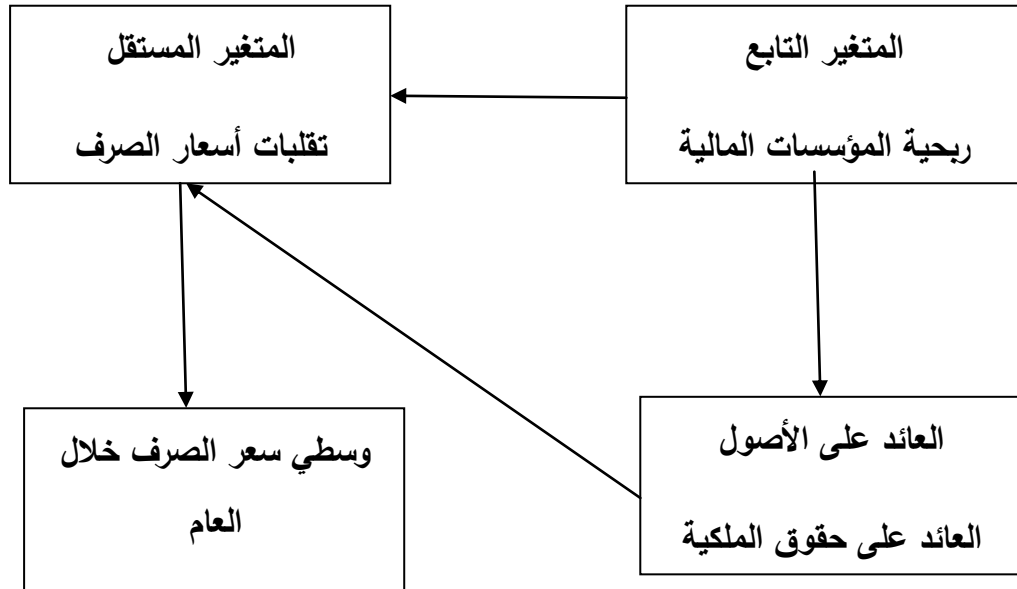
١-٥ - المتغير المستقل:

تقلبات أسعار صرف الليرة السورية مقابل الدولار.

٢-٥ - المتغير التابع:

ربحية المؤسسات المالية مقياساً بمجموعة من النسب المالية مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

الشكل رقم (١): متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الباحث

٦ - الدراسات السابقة:

تُعدّ البحوث، والدراسات السابقة الإطار الفكري المرجعي للبحث، حيث يمكن للباحث بعد الاطلاع عليها، ومناقشتها، أن يستفيد منها في بلورة مشكلة البحث، وصياغة فروضه، وتحديد متغيرات البحث، وأدواته، ومحاولة تلافي نقاط الضعف التي وقعت بها البحوث السابقة، والاستفادة ما أمكن من نتائج، وتوصيات البحوث السابقة.

يعرض هذا الفصل مجموعة من البحوث التي تناولت التحليل المالي، وأثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية، وذلك في محورين، ويُراعى عرض البحوث من الأقدم إلى الأحدث في كل محور.

قام الباحث بصياغة مشكلة البحث، وفروضه ومتغيراته، وتحديد قياس المتغيرات بعد الاطلاع على البحوث السابقة، ومناقشتها.

نورد فيما يأتي مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١- دراسات تتعلق بالتحليل المالي:

١-١- دراسة (Kumbirai, Webb, 2010)

A Financial Ratio Analysis of commercial bank performance in South Africa

تحليل الأداء للبنوك التجارية في جنوب إفريقيا باستخدام النسب المالية

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لجنوب إفريقيا من ٢٠٠٥-٢٠٠٩، وذلك باستخدام نسب السيولة، والربحية، والائتمان لخمس بنوك تجارية كبيرة. استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي لتحليل أداء هذه البنوك قبل الأزمة المالية العالمية، وبعدها باستخدام T-Test.

أظهرت نتائج الدراسة أن أداء البنوك التجارية مقاسا بالربحية والسيولة، والقدرة الائتمانية قد تحسن من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧، أي قبل الأزمة المالية العالمية، وازدادت محفظة القروض للبنوك التجارية خلال فترة الاستعداد لبطولة كأس العالم عام ٢٠١٠، أظهرت الدراسة أيضا تراجع أداء البنوك نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٠٩، وذلك من خلال تناقص ربحية البنوك بعد الأزمة نتيجة عدة أسباب: منها ارتفاع التكاليف التشغيلية،

وانخفاض الدخل بالإضافة إلى عدم مقدرة القطاع الخاص على سداد قروضه، أما بالنسبة لأداء البنوك مقاساً بالسيولة، والمقدرة الائتمانية فإنه لا يوجد فرق في الأداء قبل، وبعد الأزمة، والسبب وراء ذلك هو تأخر اقتصاد جنوب أفريقيا بالتأثر بالانكماش العالمي الحاصل، وهذا منحها الوقت لاتخاذ تدابير وقائية لحمايتها بالإضافة إلى محدودية ديونها بالعملات الأجنبية.

٢-١-دراسة(قوارح، ٢٠١٤)

بمعنوان "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين Saa خلال

الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢))

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، وتحليل الوضع المالي لها دورياً، والتعرف على نقاط القوة، والضعف في الشركة، ومعالجة هذه الأخيرة، بالإضافة إلى تطبيق المؤشرات، ونسب الأداء المالي على شركات التأمين. تم اعتماد المنهج الوصفي لوصف، وتقييم الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين Saa باستخدام مجموعة من مؤشرات التوازن المالية، والنسب المالية، وتحليلها لثلاث سنوات متتالية، وتم التوصل إلى النتائج التالية :

-الهدف من تقييم الأداء المالي لشركات التأمين هو تحليل الوضعية المالية لها.

-تعتمد شركات التأمين في تقييم أدائها المالي على عدة مؤشرات، ونسب مالية.

-تعتبر شركات التأمين من المؤسسات الخدمية التي تسعى إلى تحقيق الربح.

-تعتبر شركات التأمين ضمان للمشروعات الاقتصادية، وبالتالي يمنح لها الاستقرار الاقتصادي الذي يؤثر على الاقتصاد القومي.

-الأداء المالي يساعد على معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

٢-دراسات تتعلق بتأثير تغيرات أسعار الصرف في الربحية:

١-٢-دراسة (Chamberlain, S.Howe, Popper,1996)

The Exchange Rate Exposure of U.S. and Japanese banking Institutions

أثر تقلبات أسعار الصرف في البنوك الأمريكية واليابانية

تم دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على مجموعة من البنوك الأمريكية، واليابانية، من خلال جمع بيانات يومية عن عوائد الأسهم لبنوك قابضة من عام ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٣، واستخدام معادلة انحدار السلاسل الزمنية بين عوائد البنوك، وعوائد السوق، ومحفظة عوائد مجموعة من البنوك، وارتفاع قيمة سعر الصرف.

أظهرت نتائج الدراسة أن ثلث عوائد أسهم البنوك الكبيرة كانت حساسة لتقلبات أسعار الصرف، وهذه النتيجة كانت عكس نتيجة الدراسات السابقة، والسبب وراء ذلك هو استخدام بيانات يومية بالإضافة إلى أنشطة التحوط المختلفة للبنوك المدروسة، أما بالنسبة للبنوك اليابانية أظهرت الدراسة علاقة ضعيفة نسبياً بين العوائد، وتقلبات أسعار الصرف نتيجة مجموعة من الأسباب منها: الاختلاف في هيكل ملكية الشركات، قوانين التحوط، الرقابة، مدى الملكية الأجنبية.

٢-٢-دراسة (Solakoglu,Demir,2009)

Exchange-Rate Exposure and the Financial Sector

تقلبات سعر الصرف والقطاع المالي

تم في هذه الدراسة تحليل حساسية قيمة الشركات المالية التركية لتقلبات أسعار الصرف باستخدام بيانات شهرية من عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٦، وقد تم جمعها من سوق إسطنبول للأوراق المالية، ومن البنك المركزي التركي.

توصلت الدراسة باستخدام معادلة الانحدار إلى أن انخفاض قيمة العملة المحلية أدى إلى انخفاض قيمة المؤسسات المالية، بالإضافة إلى أن عدد قليل منها أظهر تأثر جوهري بتقلبات أسعار الصرف، وهذا بسبب نجاح معظم المؤسسات المالية بحماية نفسها من مخاطر أسعار الصرف، والمؤسسات الكبيرة كانت أكثر تعرضاً لهذه المخاطر على عكس شركات العائلية، والتي أظهرت زيادة في ربحيتها، أما بالنسبة للعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين، والبنوك فقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط موجبة مع تقلبات أسعار الصرف.

٣-٢-دراسة (Kwasi, Nicholas, Salamat, Mahama, Oduro, Nuamah, 2012)

The Effect of Exchange Rate Fluctuation On The profitability Of Small Scale Enterprise in Ghana (A Case Study Of Budget City Limited)

أثر تقلبات سعر الصرف في ربحية المؤسسات الصغيرة في غانا (دراسة حالة)

تم دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية الشركات الصغيرة، والمتوسطة في غانا، العديد من الطرق استخدمت للحصول على البيانات منها الاستبيان، البروشورات، وقائمة التدفقات النقدية، والتي تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. تمت الدراسة على شركة Budget City Limited، تتألف عينة الدراسة من ٦ موظفين، و ٢ من الإدارة لهذه الشركة.

تم تكوين علاقة بين انخفاض قيمة عملة غانا مقابل مجموعة من العملات خاصة الدولار، وربحية الشركات الصغيرة، والمتوسطة الحجم، وكانت النتيجة متوافقة مع الدراسات السابقة في أن تقلبات أسعار الصرف لديها أثر سلبي على ربحية الشركات الصغيرة، والمتوسطة الحجم في غانا، والسبب وراء ذلك عدم مقدرتها على رفع أسعارها بسبب كثرة المنافسة في السوق، وأيضاً الصعوبة في الحصول على العملات الأجنبية نتيجة زيادة الطلب عليها مما أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج.

٤-٢-دراسة (T.He,Fayman,Casey,2014)

Bank Profitability: The Impact of Foreign Currency Fluctuation

ربحية البنوك: أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية

أجري هذا البحث على ٢٢ مصرف من كبار المصارف التجارية الأمريكية لمعرفة ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك التجارية خلال ٤٠ عام من ١٩٧٨ وحتى ٢٠٠٨، وتم جمع البيانات من الموقع الالكتروني للاحتياطي الفيدرالي في تشيكاغو بشكل ربعي، باستخدام معادلات الانحدار المتعدد بين التغير النسبي لربحية البنوك مع مؤشر الربعي لقيمة الدولار مقابل سلة من العملات.

كانت النتائج كما يلي: إن قيمة الدولار مقابل سلة من العملات العالمية، وسلة من العملات الأوروبية، والعملات الآسيوية ترتبط بشكل إيجابي مع عوائد أكبر البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى أن ارتفاع قيمة الدولار مقابل سلة العملات دعم ارتفاع أرباح هذه المؤسسات، وأشارت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد نوهت إلى زيادة الاهتمام في

المستقبل بالخطر المرافق لربحية البنوك، وأن التنبؤ بربحية البنوك يدعم مقدرة المنظمين، والمدراء التنفيذيين، والملاك على التخفيف من السقوط المفاجئ للاقتصاد.

٥-٢-دراسة (Lantara,2014)

Business and Economic Cycle, Financial Market Fluctuation, and Bank Profitability: Empirical Evidence from Indonesia

الدورة الاقتصادية ودورة الأعمال والسوق المالي وأثرها على ربحية البنوك: بحث تجريبي في

إندونيسيا

أجريت هذه الدراسة لمعرفة كيف تؤثر الدورة الاقتصادية، ودورة الأعمال، وتقلبات الأسواق المالية على ربحية البنوك العاملة في إندونيسيا، والمقسمة إلى سبع مجموعات: تجارية، المملوكة من الحكومة، بنوك تجارية تتعامل بالعملة الأجنبية، بنوك تجارية لا تتعامل بالعملة الأجنبية، بنوك تطوير محلي، بنوك تعاون مشترك، بنوك أجنبية.

شملت الدراسة على ١٣ عام متتالية من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠١٢ حيث بلغ حجم المشاهدات ٩١ مشاهدة، وتم استخدام الانحدار المتعدد بين المتغيرات التابعة، والتي قسمت إلى قسمين: (١)- مكونات الربحية (صافي دخل الفوائد- دخل من دون الفوائد- التكاليف التشغيلية- الربح قبل الضريبة)، (٢)- مستوى الربحية (ROA-ROE)، والمتغيرات المستقلة، والتي قسمت إلى ٣ مجموعات: (١)- مؤشرات الاقتصاد الكلي، (٢)- مؤشرات الاقتصاد الجزئي، (٣)- مؤشرات السوق.

كانت أهم نتائج البحث على الشكل التالي: بالنسبة لمكونات الربحية فإنها ترتبط بشكل سلبي مع

تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل عملة إندونيسيا.

فيما يتعلق بمستوى الربحية فقد كانت النتائج على الشكل التالي: ترتبط تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل العملة الإندونيسية بشكل سلبي مع ROA & ROE.

• التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق للدراسات التي تناولت موضوع الدراسة يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، حيث ضمت المجموعة الأولى الدراسات التي تناولت موضوع التحليل المالي، بينما ضمت الثانية الدراسات التي تناولت تأثير تغيرات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية.

١ - دراسات تتعلق بالتحليل المالي:

اتفقت كل من دراسة (قوارح) و (Kumbirai,Webb) على أهمية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات المالية باستخدام مجموعة من النسب المالية المطبقة على البنوك، وشركات التأمين.

٢ - دراسات تتعلق بتأثير تغيرات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية:

اختلفت كل من دراسة (Chamberlain,S.Howe,Popper) و (Solakoglu,Demir) عن دراسات (Kwasi,Nicholas,Salamat,Mahama,Oduro,Nuamah) و (Lantara) (T.He,Fayman,Case) في أن الأولى درست أثر تقلبات أسعار الصرف على عوائد الأسهم، أما الثانية على قيمة المؤسسات المالية على خلاف باقي الدراسات التي درست الأثر على ربحية هذه المؤسسات.

أما بالنسبة لنتائج هذه الأبحاث فقد اتفقت كل من دراسة Chamberlain و Kwasi و T.He و Lantara بأن هناك أثر لتقلبات أسعار الصرف على الربحية، على عكس دراسة Solakoglu ، والتي توصلت إلى عدم وجود أثر لتقلبات أسعار الصرف على الربحية.

• اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يمكن إبراز نقاط الاختلاف من خلال التالي:

أ-تقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار الصرف في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق مالي حديث العهد، وهو سوق دمشق للأوراق المالية.

ب-تقوم بدراسة ربحية هذه المؤسسات لثمانى سنوات، أربع سنوات قبل الأزمة، وأربع سنوات بعد الأزمة.

ج-وجود تقلبات حادة لأسعار الصرف حيث أرتفع سعر الصرف من ٥٠ ل.س إلى ١٨١ ل.س.

٧-فرضيات البحث:

للإجابة عن مشكلة البحث تم صياغة مجموعة من الفرضيات الرئيسية، والتي يتمخض عن كل منها فرضيتان فرعيتان:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لدى القطاع المالي ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل، وخلال الأزمة السورية.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل، وخلال الأزمة السورية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لدى البنوك ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل، وخلال الأزمة السورية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية للبنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

٨- محددات البحث:

١-٨-١- زمانية:

تم إجراء الدراسة من عام ٢٠٠٧، وحتى عام ٢٠١٤ أي أربع سنوات قبل الأزمة شهدت استقرار في سعر الصرف، وأربع سنوات خلال الأزمة شهدت تذبذب في سعر الصرف.

٢-٨-٢- مكانية:

تم دراسة المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والتي تتضمن شركات التأمين، والبنوك الخاصة التقليدية.

٣-٨-٣- صعوبات:

واجه الباحث أثناء إعداد، وجمع بيانات هذه الدراسة، العديد من الصعوبات منها:

١-عدم توفر البيانات المالية بشكل نصف أو ربع سنوي.

٢-سوق دمشق سوق حديث العهد، مما أدى إلى عدم وجود سلسلة زمنية طويلة.

٣-عدم الاتساق في إعداد القوائم المالية.

٩-خطوات الدراسة:

سيتم إجراء الدراسة العلمية وفق الخطوات التالية:

١-سيتم جمع القوائم المالية للشركات المدروسة، وأسعار الصرف من مصادرها من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٤.

٢-إحتساب الربحية للمؤسسات المالية بشكل سنوي باستخدام مجموعة من النسب المالية.

٣-إحتساب وسطي سعر الصرف بشكل سنوي.

٤-مقارنة أداء شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاساً بالربحية باستخدام التحليل الوصفي.

٥- مقارنة أداء البنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاساً بالربحية باستخدام التحليل الوصفي.

٦- مقارنة أداء المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاساً بالربحية باستخدام التحليل الوصفي.

٧-دراسة كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٨- دراسة كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

٩- دراسة كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

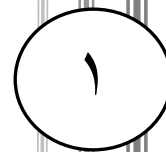
١٠- اختبار الفروق بين ربحية شركات التأمين بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف قبل، وخلال الأزمة.

١١- اختبار الفروق بين ربحية البنوك بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف قبل، وخلال الأزمة.

١٢- اختبار الفروق بين ربحية المؤسسات بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف قبل، وخلال الأزمة.

١٣- دراسة النتائج الإحصائية للوصول إلى النتائج، والتوصيات.

الإطار العام للدراسة



الفصل الأول: الربحية في المؤسسات المالية

يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى إليها المصارف التجارية فهو أمر ضروري لبقائها واستمرارها، وهو كذلك يعتبر المطلب الرئيسي لكل من المساهمين والمودعين والمقرضين والإدارة والجهات الرقابية، فهو الغاية التي يتطلع إليها المساهمين لزيادة ثروتهم، وهو مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف، وهو كذلك الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف لكونه مؤشراً هاماً لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها، وهو موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف، وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله.

المبحث الأول: تعريف المؤسسات المالية وأنواعها:

يؤدي النظام المالي إلى خلق منافذ للدخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات، مما يؤدي إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر، والاتجاه نحو الاستثمار، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية التي هي جزء من النظام المالي حيث يمكن للمدخرين إقراض فائض أموالهم إلى المقترضين، والحصول على عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو توزيعات أو أرباح رأسمالية (Bracker k. et al, 2009).

يتم انتقال رأس المال بين المدخرين وطالبي الأموال من خلال ثلاثة طرق مختلفة (Brirgham and Ehrhardt, 2005)(Kalakkar S., 2012):

- طريق مباشرة يتم من خلالها انتقال الأموال، والأوراق المالية مباشرة بين المنشأة، والمدخرين من دون الاستعانة بالمؤسسات المالية.

- طريقة غير مباشرة من خلال البنوك الاستثمارية، والتي تكتتب الإصدار الأولي، وتعمل كوسيط لتسهيل عملية إصدار الأوراق المالية من خلال شراء هذه الأوراق من المنشأة، وبيعها للمدخرين لقاء عمولة.

- طريقة غير مباشرة من خلال المؤسسات المالية مثل البنوك، شركات التأمين، والصناديق الاستثمارية، والتي تقوم بتعبئة المدخرات من مزودي الأموال، ومنح التمويل لطالبيها.

تعرف المؤسسات المالية بأنها مؤسسات اقتصادية متخصصة تعمل في إدارة الأموال حفظاً، وإقراضاً أو بيعاً، وشراءً فهي أماكن النقاء عرض الأموال بالطلب عليها (حداد، هزلول، ٢٠١٠).

تقسم المؤسسات المالية إلى نوعين (Madura, 2010):

١ - مؤسسات مالية مودعة:

المؤسسات المالية المودعة تقبل الودائع من المدخرين، وتزودها لطالبين الأموال على شكل قروض، ولها عدة أنواع منها:

١-١- البنوك التجارية:

بالمجمل البنوك التجارية هي المسيطرة على المؤسسات المالية المودعة، تقوم بخدمة المدخرين بحفظ أموالهم بالعديد من حسابات الإيداع، وتضخ هذه الإيداعات عن طريق القروض (Elyasiani E. and Mansur I., 2005).

٢-١- مؤسسات التمويل:

نوع آخر من المؤسسات المالية المودعة، مثل بنوك التمويل، ومؤسسات القروض، تعمل مثل البنوك التجارية بتحويل الأموال من المدخرين إلى المحتاجين، ولكن عن طريق قروض الرهن العقاري (Manury B., 2006).

٣-١- نقابات التسليف:

تختلف نقابات التسليف عن البنوك التجارية، ومؤسسات التمويل بأنها مؤسسات غير ربحية، ويحصر عملها على أعضاء النقابة، تعد هذه النقابات صغيرة مقارنة مع غيرها من المؤسسات المودعة (Hahm J., 2004).

٢-٢- مؤسسات مالية غير مودعة:

تقوم هذه المؤسسات بتجميع الأموال من مصادر غير الإيداعات البنكية، يمكن تصنيف هذه المؤسسات إلى عدة أنواع منها:

١-٢- شركات التمويل:

تحصل هذه الشركات على الأموال من خلال إصدارها للأوراق المالية، ومن ثم تقوم بإقراض هذه الأموال إلى الأشخاص، والشركات الصغيرة (Boratav, et al, 2002).

٢-٢-صناديق الاستثمار:

تقوم إدارة الصناديق ببيع حصص إلى مزودي الأموال، وتستخدم هذه الأموال لشراء محفظة استثمارية، هذه المحافظ الاستثمارية قد تكون مكونة من أوراق سوق رأس المال أو من أوراق سوق النقد(Dominguez K. and Tesar L., 2001).

٢-٣-شركات الأوراق المالية:

تعمل هذه الشركات بناء على المعلومات المتوفرة لديها كوكيل لإتمام عملية بيع أو شراء الأوراق المالية بين طرفين، يحصل الوكيل على عمولة من كل صفقة، هي الفرق بين سعر العرض، والطلب للأوراق المالية(Dumas B., 2000).

٢-٤-شركات التأمين:

تزود شركات التأمين الأشخاص، والشركات بعقود تأمين لتخفيف الأخطار المحيطة بهم من موت، ومرض، وضرر بالممتلكات، يقوم المؤمن بدفع مبلغ من المال يسمى قسط التأمين لقاء أن تقوم الشركة بتغطية المطالبات الناتجة عن الأضرار الواقعة، يتم استثمار هذه الأقساط بشراء الأوراق المالية، وبالإيداعات البنكية(Browne M., et al, 2000).

٢-٥-صناديق التقاعد:

تقوم الشركات، والحكومات بتوفير صناديق تقاعد لموظفيها بعد التقاعد، يتم ذلك من خلال اشتراك الموظفين بمبلغ معين يعود للصندوق، والذي يقوم باستخدام هذه الأموال لشراء أسهم أو

سندات مصدرة من الشركات، والحكومة. تقوم إدارة الصندوق بإدارة هذه الأموال حتى تقاعد الموظف، وتحصيله لمستحقاته من الصندوق (Claessens S. and Laeven L., 2002).

المبحث الثاني: البنوك

لقد أصبحت البنوك ضرورة من ضرورات العصر الحديث لا تستطيع أن تستغني عن خدماتها دولة من الدول أو قطاع من القطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، وغيرها، وبغير العمليات البنكية لا يمكن أن تستمر المؤسسات التجارية، والصناعية، والزراعية في نشاطها الإنتاجي، والتجاري (زواهرة، ٢٠٠٥).

أولاً: نشأة وتطور البنوك

يرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك إلى الصاغة، وتجار الذهب، فنظراً لطبيعة عملهم الذي تطلب وجود خزائن آمنة لحفظ الذهب، والمقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفاً عليها من السرقة، ومخاطر حملها، وكان العامة يلجؤون إليهم لحفظ أموالهم، وثرواتهم مقابل صكوك أو تعهدات (هندي، ٢٠٠٧)، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت (عروة، ٢٠٠٧)، وبمرور الزمن أخذت هذه التعهدات تحل محل النقود، والأوراق النقدية، وأصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق، بقيت هذه الودائع محفوظة من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن (الآصفي، ٢٠٠٦).

ومنذ القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية، وكثر هؤلاء البنكيين، وأدى هذا إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة والدقة في تعاملاتهم، وقد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب أموال أكثر مما يملكون، ودون حدود أو قيود مقابل أرباح، وهو ما يعرف

بالسحب على المكشوف، حيث يشير استقراء التاريخ البنكي إلى أن مغلاة البنوك في منح الائتمان أفضى في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي أو الكلي، وتوالت الإفلاسات في القرن الرابع عشر، والخامس عشر مما أدى إلى تدخل الحكومات، والتفكير بإنشاء بنوك تجارية، وهي التي تعرف الآن، كان أول بنك تم إنشاؤه عام ١٥٨٧م في البندقية بعدها في أمستردام عام ١٦٠٩م، وبعدها في باقي دول العالم (الحمزاوي، ٢٠٠٠)، ومنذ بدايات القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً، وكانت غالبيتها مؤسسات يملكها أفراد، وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حال إفلاسها (العصار، الحلبي، ٢٠٠٠).

لابد من الإشارة إلى أمرين هامين سادا السياسة البنكية في بداية القرن العشرين (المعاملات المصرفية، ٢٠٠٧):

الأول: تدخل الدولة في الحرب العالمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الثاني: أصبحت البنوك بعد الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها، وطغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه.

مع بداية القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغيرات متلاحقة نتيجة موجة من التحرر المالي العارم حتى وصلنا إلى مفهوم الصناعة البنكية المتقدمة، وبدأت عمليات تطوير لآلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حساب للزبون، وأدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة متمثلاً في بطاقات الائتمان، حتى وصلنا إلى إتمام الصفقات لصالح الزبائن بتكاليف أقل عن طريق البطاقة الذكية، وهي بطاقة بلاستيكية قادرة على تخزين ما يعادل ٥٠٠ ضعف

ما يمكن أن تخزنه الباقات البلاستيكية الممغنطة، ويمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت، وفي الأسواق التقليدية (عقل، ٢٠٠٦).

ثانياً: تعريف البنوك

اشتقت كلمة بنك من المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية، وأمستردام. من حيث الأصل اللغوي للكلمة، هي إيطالية "بانكو"، والتي تعني مصطبة، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد، وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة، وتجرى فيه المتاجرة بالنقد (Lantara, 2014).

المبحث الثالث: التأمين

يتعرض الانسان منذ القدم لأخطار عديدة ينتج عن تحقق مسبباتها خساره مالية قد تصيبه أو تصيب أسرته أو تصيب غيره، وعادة ما تنتج مثل هذه الأخطار عن ظواهر طبيعية لا قدرة لإنسان على منع تحققها، وإن تحققت قد لا يكون في قدرته تحمل نتائجها وحده، ومن هنا ظهرت حاجة الإنسان إلى وسائل عديدة تهتم بالتعامل أو مواجهة مثل هذه الأخطار، وذلك بالحيلولة دون وقوعها أو بالتقليل من معدلاتها وآثارها، يعتبر نظام التأمين بأنواعه المختلفة من أهم وسائل مواجهة مثل هذه المخاطر (Berger A. et al, 2000).

أولاً: نشأة وتطور التأمين

يعود التأمين إلى قدماء المصريين حيث أنهم كونوا جمعيات تعاونية لدفن موتاهم بغرض تحمل عبء مراسم الوفاة، والدفن من تحنيط للجثث، وبناء، وتجهيز للقبور بكافة مستلزمات الحياة

اعتقاداً بالحياة الأخرى بشرط احتفاظ الموتى بأجسادهم سليمة، وقد تطلب ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد، فقادهم تفكيرهم إلى إنشاء جمعيات تقوم على التعاون بين الافراد للتغلب على هذه المشكلة (Bikker A., 2008).

أما في باقي الحضارات القديمة كالإغريق، والبابليين، والآشوريين، فقد ازدهر التبادل التجاري عن طريق البحر، ولكن بسبب مخاطر القرصنة البحرية ظهر ما يسمى قرض السفينة، ويقوم على فكرة أن صاحب السفينة يقترض مبلغ من المال بضمانة هذه السفينة من بعض الأشخاص محبي المغامرة فإذا وصلت السفينة يقوم بإعادة القرض مع فوائد مرتفعة وإذا لم تصل فإنه يحصل على قيمة القرض كتعويض، وقد ظهر أول قانون تأمين بحري في عام ١٦٠١م، وهو القانون الإنكليزي. ظل معمولاً به في القرون الوسطى، وانتشر بين سائر الدول الأوروبية حتى أواخر القرن الخامس عشر، صدرت أقدم وثيقة تأمين بحرية في إيطاليا بتاريخ ١٣٤٧/١٠/٢٣ وتعتبر أقدم وثيقة تأمين بحري تحمل مواصفات عقد التأمين المنظم (Brokett p. et al, 2004).

أما بالنسبة لتأمين الحريق فقد ظهرت أهميته بعد حريق لندن الشهير عام ١٦٦٦م، الذي أتى على ٨٥ % من مباني المدينة حيث ألتم هذا الحريق ١٣٠٠٠ منزل، وكان نقطة الانطلاق لنشوء التأمين ضد الحريق في إنكلترا لينتشر في ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية (Choi P., 2005).

شهد التاريخ صدور أول وثيقة تأمين حياة باسم المواطن الإنكليزي ويليام جيبوس، والتي صدرت عام ١٥٨٣، وتعد أقدم وثيقة أمكن رصدها للتأمين على الحياة (Cummins J. D., 1999).

بعد الثورة الصناعية ظهرت أنواع مختلفة من التأمين، وذلك بعد استخدام البخار، والآلات البخارية، وما نتج عنه إنشاء مصانع كبيرة، وفي هذه الفترة بدأت شركات التأمين المساهمة بالظهور بعد أن كانت جمعيات تعاونية هي الأساس، وظهر بعد ذلك التأمين على الحياة الجماعي كما بدأت تأمينات الحوادث الشخصية في الظهور، وازدادت أهميتها باختراع القطارات، والسيارات، والقطارات (Cummins J. D., 2006).

أما بالنسبة لإعادة التأمين فقد ظهرت عام ١٣٧٠م في دول أوربا، حيث تجلّى ذلك بظهور أول وثيقة تأمين بحري تغطي رحلة طويلة تمتد من جنوا الإيطالية إلى جزيره سلايس الأطلسية، وعبر فارس الإسبانية (Butler R. et al, 1998).

تجسد نشوء إعادة التأمين في مجال النقل البحري، وتعد عقودها هي الأقدم في العالم.

أسست أول شركة في ألمانيا (شركة كولونيا لإعادة التأمين) عام ١٨٤٦ ثم الشركة السويسرية لإعادة التأمين Swiss RE عام ١٨٦٣ وشركة ميونخ لإعادة التأمين Munich Re عام ١٨٨٣ (Das S. et al, 2003).

ثانياً: تعريف التأمين

اختلفت تعريفات التأمين باختلاف جنسياتهم نظراً لاختلاف البيئة التي يخدمها التأمين من جهة، واختلاف العصر الذي وضعوا فيه تعريفهم للتأمين من جهة ثانية، يمكن تعريف التأمين بأنه وسيلة أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد، والمنشآت من الخسائر المادية المحتملة الناجمة تحقيق المخاطر المؤمن منها، وذلك عن طريق نقل عبء مثل هذه المخاطر إلى المؤمن الذي يتعهد

بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تكبدها وذلك مقابل أقساط محددة محسوبة وفقاً لمبادئ رياضية، وإحصائية معروفة (الجباي وآخرون، ٢٠٠٣).

المبحث الرابع: دور المؤسسات المالية في التنمية الاقتصادية والتمويل

تلعب المؤسسات المالية دور كبير في التنمية بمختلف جوانبها لتحقيق احتياجات الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى أفضل، سنستعرض دور كل من البنوك، وشركات التأمين بالتنمية، والتمويل:

١- البنوك التجارية:

تكمن أهمية النظام المصرفي "البنكي" بالنسبة للتنمية الاقتصادية في الوظائف الأساسية للنظام المصرفي ذاته، حيث يقوم بدور الوسيط بين المودعين، والمستثمرين بدءاً بقبول الودائع، وانتهاءً بتقديم الائتمان، ويعتبر دور الائتمان مركزياً في هذه الوظيفة، تقدم البنوك عدة أنواع من الائتمان، كالائتمان الاستثماري لتمويل النشاطات العقارية، والائتمان الاستهلاكي "التجاري" لتمويل الأنشطة التجارية المختلفة، والائتمان الصناعي لتمويل الأنشطة الصناعية (Vensel and Vello, 2001).

بالتالي تستطيع هذه البنوك المساهمة في النشاطات الاقتصادية من خلال وظائفها السابقة، وفي الدول النامية تتضح أهمية دور البنوك من خلال لعبها دور المنظم، كون طبقة المنظمين ضعيفة، أما في الدول المتقدمة فتقوم البنوك وشركات الاستثمار بدور مساندة المنظمين أي رواد الصناعة والمستثمرين (Macay R. and Maureen O., 2003).

٢- شركات التأمين:

تتبع أهمية شركات التأمين من قيامها بحشد الأموال من جراء نشاطات التأمين الناتج عن قوانين التأمين الإلزامية كتأمين السيارات، والمصانع، وتقوم شركات التأمين باستثمار فائضها المالي عبر العديد من القنوات التي تتركز بالمشاركة بتأسيس العديد من الشركات مثل شركات الاستثمار العقاري، والخدمات، أو المساهمة عبر شراء الأسهم للشركات المساهمة العامة، إضافة إلى إيداع جزء من الفائض لدى البنوك، ويرتبط نمو صناعة التأمين بازدهار الأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت عمرانية أو تجارية أو سياحية أو صناعية، كما يرتبط أيضا بارتفاع المستوى المعيشي للمواطن، وزيادة الوعي التأميني، والاستقرار السياسي، والاقتصادي، والأمني (Ramanadh, et al, 2006).

المبحث الخامس: صيرفة التأمين Banc assurance

التأمين عبر المصارف (صيرفة التأمين) يعتبر من أهم التغيرات في قطاع الخدمات المالية على مدى السنوات القليلة الماضية. في السنوات الأخيرة بدأت الحواجز التنظيمية بين الأعمال المصرفية، والتأمين تتضاءل، وهذا ما خلق مناخاً جيداً للتأمين عبر المصارف، فهناك أوجه تشابه بين المصرف، وشركة التأمين من حيث أن قطاعي المصارف، والتأمين يقدمان أدوات، وأوعية ادخارية فعلى سبيل المثال وثائق التأمين على الحياة هي أداة ادخار مشابهة لودائع الادخار في المصرف. المصارف، وشركات التأمين وجدت في التأمين المصرفي ما هو مربح، ومكمل لأنشطتهما القائمة (Rajan R., 2006).

أولاً: مفهوم صيرفة التأمين

إن التعاون بين قطاعي المصارف، والتأمين بدأ في ألمانيا منذ أكثر من مئة سنة، ولقد انتشر في أوروبا منذ ما يقارب أربعة عقود، وبلغ العالم العربي في العقد الأخير من القرن الماضي (الحموي، ٢٠٠٥)، وشكل نمطاً جديداً في سوق التأمين، والأسواق المالية في العالم، هذا التعاون انعكس بارتفاع عدد الاتفاقيات بين المصارف، وشركات التأمين، والتي تهدف إلى استخدام الشبكات المصرفية لبيع منتجات التأمين، وأيضاً يمكننا القول أن هذا التعاون لم يحدث فقط تفاعلاً داخل القطاع المالي، بل ساهم أيضاً في تطوير الأسواق المالية، وساعد على إنماء الوعي العام لمنافع التأمين خصوصاً، والاستثمار في الأسواق المالية عموماً، وقد لعب دوراً إيجابياً في المجتمع على صعيد تخفيض المخاطر اليومية، والتكاليف المرتبطة بها، وأسهم في تشجيع الأفراد على توفير، وهذا أخيراً ساعد على زيادة الثقة في شركات التأمين، وفي القطاع المالي عموماً، ما شجع الجمهور على البحث عن فرص للاستثمار في الأسواق المالية. من الممكن أن نعرف التأمين عبر المصارف (صيرفة التأمين) على أنه: استراتيجية تسويق المنتج التأميني عبر الشبكات المصرفية (Chen Z. et al, 2009).

ثانياً: استراتيجيات دخول سوق التأمين المصرفي

لقد شهدت الأسواق العالمية عدة طرق مختلفة لتحقيق هذا التعاون بين المصارف، وشركات التأمين: أولاً، إنشاء شركات تابعة جديدة، ثانياً المشاريع المشتركة، ثالثاً تملك شركات تأمين من قبل المصارف، ورابعاً اتفاقيات التوزيع التي قد تكون حصرية تتضمن الاتفاق مع شركة تأمين واحدة أو اتفاقية غير حصرية تتضمن شركة واحدة أو أكثر. إن اختيار أية طريقة دون أخرى

مرتبط بعوامل مختلفة تتعلق بالجهات المعنية، ذلك أن كل نوع تعاون له خصوصياته، وحسناته، ويوفر درجات متفاوتة من الانصهار، فمثلاً يمكن الاعتماد على اتفاقية توزيع حصرية مع شركة تأمين ذات سمعة عالية من أجل تقديم خدمة عالية الجودة (Diacon S.R. et al, 2002).

ثالثاً: مزايا صيرفة التأمين

للتأمين عبر المصارف العديد من المزايا، والمنافع لكل من شركات التأمين، والبنوك يمكن تلخيصها بالنقاط التالية (Parveen S., 2005) (Maniar M., 2002):

• بالنسبة لشركات التأمين:

١. قناة جديدة لتوزيع المنتجات التأمينية تقلل من الاعتماد على القنوات التقليدية.
٢. الوصول لشريحة جديدة من الجمهور، هم القاعدة العريضة من عملاء المصرف.
٣. مصدر للعمليات التأمينية الجديدة، وزيادة حجم الأقساط.
٤. تحديث التغطيات التأمينية بما يتوافق مع احتياجات العملاء.
٥. تخفيض تكلفة الخدمات التأمينية مما ينعكس على أسعار التأمين.
٦. تحقيق تواجد سريع لشركة التأمين بالسوق دون الحاجة لشبكة واسعة من الوسطاء.
٧. في حالة تكوين المشروعات المشتركة، والاندماج بين المصارف، وشركات التأمين ممكن لشركات التأمين الحصول على مساندة المصرف لمركزها المالي.

• بالنسبة للمصارف:

١. توسيع نطاق الخدمات المالية التي تقدمها المصارف.

٢. إيجاد وسيلة إضافية لزيادة دخل المصرف من خلال العملات أو الأجور التي يتقاضاها من نشاط بيع المنتجات التأمينية.

٣. توفير خدمة شاملة لعملاء المصرف مما يؤدي إلى اكتساب ثقتهم، وولاءهم.

٤. تصميم منتجات بنكية تأمينية جديدة لتلبية حاجات العميل بما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية، ومراحل العمرية.

٥. لقد استفادت المصارف من قدرتها على منح القروض، للترويج لمنتجات التأمين عند إعطاء القرض، إذ سوّقت "تأمين السيارة" مع "قرض السيارة"، كما سوّقت "التأمين على المسكن" مع التسليفات العقارية، إلى ما سواها. إضافة إلى ذلك فرضت بوليصة "تأمين على الحياة" كضمانة لتسديد الدين في حال وفاة المقترض أو إصابته بالعجز الكلي.

٦. تعتبر شكل لإدارة المخاطر، إذ أن الزيادة في الرسوم المحصلة من بيع التأمين ممكن استخدامها لتعويض الخسارة الناجمة عن القروض المعدومة.

يعتبر التأمين المصرفي أقل تكلفة مقارنة مع طرق تسويق الخدمات التأمينية الأخرى. سعت شركات التأمين إلى تطوير طرق توزيع منتجاتها للحفاظ على هامش ربحها، حيث إن بيع منتجات التأمين عبر المصارف أقل كلفة عموماً من طرق التوزيع التقليدية، نظراً للتكلفة الطفيفة التي تضاف على حساب المصارف لدى توسيع نطاق منتجاتها المصرفية لتشمل منتجات التأمين الأساسية، فضلاً عن قدرتها على استخراج المعلومات بفضل شبكة فروعها، حيث إن المصارف على اتصال مستمر بعملائها، وتتوفر لديها معلومات مفصلة عنهم، وبإمكانها

استخراج معلومات حول دخل الفرد، ومستوى ملاءته، مما يساعد على تقسيم السوق إلى أجزاء، وإتباع استراتيجية في البيع بالاعتماد على أرقام، ووقائع (Parihar R., 2004).

المبحث السادس: أسعار الصرف

إن تغيرات أسعار الصرف تمثل إحدى المشاكل التي تعاني منها المؤسسات سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل مخاطر الصرف، فعلى المؤسسات بصفة عامة، والبنوك، وشركات التأمين بصفة خاصة بحكم توفرها على محفظة من العملات الأجنبية (Hentschel L. and Kothari S., 2001).

أولاً: مفهوم سعر الصرف

لقد وردت العديد من التعاريف لسعر الصرف في كتابات الباحثين، والمهتمين بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على أهم عناصر سعر الصرف، والجوانب التي تميزه، وتعطي شمولاً لمفهومه نذكر منها:

- يعبر سعر الصرف بأنه: سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فإحدى العملتين تعتبر سلعة، والعملة الأخرى تعتبر ثمناً لها، ويعرف أيضاً بأنه ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم (بوخاري، ٢٠١٠).
- يمكن تعريفه: على أنه عدد من الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (الطرش، ٢٠١٠).

ثانياً: لمحة عن تطور مفهوم سعر الصرف

لقد مر النظام النقدي الدولي بمراحل مختلفة حيث ساد نظام قاعدة الذهب، وإن كان لا يمكن تحديد على وجه الدقة تاريخ محدد لبداية تطبيقه، ولكن يمكن القول أن معظم دول العالم الصناعية قد أرست نظمها النقدية على أساس قاعدة الذهب بحلول عام ١٨٨٠ واستمر العمل به إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى ١٩١٤، كما ساد مرة أخرى بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣١، حيث حاولت بعض الدول كبريطانيا تطبيقه لكن زيادة، وتوسع حجم التجارة الدولية، واتساع المبادلات بالإضافة إلى أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ أعادت تطبيقه ثانية، يقوم نظام قاعدة الذهب على أساس ربط قيمة عملة كل بلد بوزن، وعيار محدد من الذهب الخالص (Glaum M. et al, 2001)(Broown G., 2001).

في الفترة ما بين الحربين العالميتين تم تطبيق نظام التعويم المدار مع بداية ١٩٢٥، وقد شهدت فترة ما قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبالأخص فترة الثلاثينات اضطرابات نقدية، وعدم استقرار أسعار الصرف، وظهور المناطق النقدية، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية تم اعتماد نظام وودز عام ١٩٤٤ الذي استمر إلى سنة ١٩٧٣ والمركز على الدولار الأمريكي، وعرف بنظام ثبات سعر الصرف المبني على أساس تحديد سعر كل عملة مقابل الدولار، والذهب. عقدت اتفاقية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية ١٩٤٤، وكان الهدف منها وضع، وتسيير نظام نقدي دولي يحقق حرية التحويل، والصرف بين العملات، ووضع نظام يمنع التقلبات في أسعار الصرف، بالإضافة إلى توفير السيولة الدولية (Bodnar G. et al, 2002).

مع انهيار نظام بريتون وودز إلى يومنا هذا يعيش العالم في إطار أسعار الصرف المرنة، والذي يقوم على تعويم العملات وتركها تتحدد بحرية وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق (Billio, et al, 2010).

ثالثاً: أنواع أنظمة الصرف

نظام الصرف هو النظام النقدي الذي تعتمد الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، هذه الأخيرة هي محط اهتمام كبير من السلطات العمومية الوطنية لأنه وسيلة مهمة للاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي (يوسف، ٢٠٠٤).

إن اختيار نظام معين من أنظمة الصرف يتحدد بحسب خصائص الاقتصاد الوطني، وتطور المحيط الاقتصادي، والمالي العالمي، ومن هنا يمكن أن يتخذ النظام النقدي لأية دولة أحد الأشكال التالية:

- **نظام الصرف الثابت:** في مفهومه الواسع يمكن تعريفه على أنه النظام أين يتم فيه ربط عملة وطنية ما بعملة صعبة أخرى أو سلة عملات صعبة بمعدل صرف ثابت (كالدولار، اليورو والين الياباني...) إذ يرجع اختيار تلك العملة الصعبة إلى طبيعة العلاقات التجارية بين الدولتين (Allen F. and Gale D., 2000).

- **نظام الصرف العائم أو المرن:** عند اعتماده لأول مرة، كان يعتقد أن هذا النظام لا يحمل أي سلبية، لأنه يدع تقييم العملة تبعاً للعرض والطلب، ومنه أحتوى هذا النظام سلبية كبيرة تتمثل في عدم استقرار معدلات الصرف، فحالياً أكبر العملات العالمية كالدولار، واليورو، والين الياباني غير مرتبطة فيما بينها بأية اتفاقية (Billio M. and Pelizzon L., 2000).

رابعاً: أخطار الصرف

إن الأثر الأساسي لتغيرات أسعار الصرف خاصة في نظام نقدي عائِم لأسعار الصرف هو الخطر الذي تنطوي عليه من خلال إمكانية تحقيق خسائر كبيرة قد تؤدي إلى إفلاس المستثمرين (Francis, et al, 2005).

رابعاً-١- مفهوم خطر الصرف

يمكن تعريف خطر الصرف أنه خطر تسديد مبلغ أكبر أو تحصيل إيراد أقل ناتج عن التعامل بعملة أخرى (أجنبية) غير العملة الوطنية، وهو متغير مهم في غالب الأحيان يتم إهماله من طرف الصناعيين، وعليه فخطر الصرف هو مرتبط بتغيرات معدلات الصرف، عندما يتم التعامل بعملة تختلف عن العملة الوطنية، ولا يتم إنهاء العملية في لحظتها (لأجل) (Guay w. And Kothari SP., 2003).

يمكن التفريق بين ثلاثة أنواع من أخطار الصرف:

١. خطر الصرف المتعلق بالعملية: خطر الصرف المتعلق بالعملية هو خطر تحقيق خسارة أو ربح الذي يمكن أن تحققه مؤسسة ما عند تعاملها مع الخارج، بسبب تغيرات أسعار الصرف، من الممكن أن تكون هذه العمليات تجارية (استيراد أو تصدير السلع والخدمات) أو مالية (إقراض أو اقتراض لرؤوس الأموال)، ولكن تسجل بالعملة الصعبة مع وجود فارق زمني بين تاريخ إجراء العملية، وبين تاريخ تحقق التدفق النقدي فعلاً (تسديد أو تحصيل) (Marston R.C., 2001).
٢. خطر الصرف الاقتصادي: هو مفهوم أوسع من خطر الصرف المتعلق بالعملية لأنه يترجم أو يشرح تأثيرات التغيرات غير المسبقة لأسعار الصرف على قيمة المؤسسة.

ولكي تتعرض مؤسسة ما لخطر الصرف الاقتصادي ليس من الضرورة أن تكون قد أجرت عملية مسجلة بالعملات الصعبة، فمثلاً إذا كانت هناك شركة أمريكية تبيع منتجات تنافسها فيها مؤسسات يابانية في السوق الأمريكية، سوف تتأثر مبيعاتها سلباً إذا انخفض الين الياباني مقابل الدولار أو إذا انخفضت أسعار هذه المنتجات (Battiston S., 2009).

٣. خطر الصرف المتعلق بعمليات التجميع للمؤسسات المالية: هذا الخطر هو خاص بالمؤسسات الأم التي تقوم بتجميع حساباتها في قوائم مالية موحدة لمختلف فروعها الأجنبية، في تاريخ إجراء أول عملية التجميع فإن الأصول، والخصوم للفروع الأجنبية يجب أن تترجم بعملة المؤسسة الأم حسب مختلف الطرق المحاسبية (Boyson N., 2010).

رابعاً-٢- أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المؤسسات المالية

إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية مع العالم الخارجي، بنوعها العينية مثل (تصدير واستيراد) أو مالية مثل (اقتراض، تحويلات أموال....)، والتي يتم تسويتها بعمليات الصرف، لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار العملات الأجنبية، وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي، حيث تؤثر هذه المخاطر على أنشطة عدة نوجزها في نوعين:

١-مخاطر الصرف في الأنشطة العينية: وهي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية في المعاملات التجارية، والمتمثلة في التصدير، والاستيراد، وبيع وشراء العملات، العروض والمناقصات الدولية، المعاملات والصفقات الدولية، وتختلف المخاطرة من عملية إلى أخرى، فعلى سبيل المثال تكون عملية التصدير معرضة لخطر الصرف عند انخفاض عملة الفوترة بالنسبة للعملة الوطنية للمصدر.

إن هذا الأخير سوف يتلقى قيمة أقل من القيمة المنتظرة، والمتوقعة من إبرام العقد، ويكون خطر المعاملات والصفقات التجارية من خلال الشراء، والبيع بالعملة الأجنبية حيث يظهر نتيجة التقلبات في معدل الصرف على امتداد فترة الصفقة فترة التسوية. (Drake L., 2001)

٢-مخاطر الصرف في الأنشطة المالية: وهي الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المالية في المعاملات المالية الدولية والمتمثلة في: التحويلات المالية، وكذلك الإقراض، والافتراض بالعملة الأجنبية، والاستثمار الأجنبي، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية الأسهم، والسندات في البورصات المالية.

إن كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات المالية مع العالم الخارجي، وتكون فيها أسعار صرف العملات الأجنبية هي أداة التسوية بين هذه العمليات، فإنها تتعرض وبشكل مباشر لخطر التقلبات في أسعار الصرف، وإن لم تتخذ المؤسسات المالية تدابير لدرء هذه المخاطر بالطرق المعروفة مثل التقنيات الداخلية، والخارجية لتغطية خطر الصرف، وعقود خيار الصرف، وعقود المبادلة وغيرها، فإنها ستؤثر سلباً على أدائها المالي، وخاصة إن كانت المعاملات بمبالغ ضخمة (Gillbert E. et al, 2009).

الفصل الثاني: أثر تقلبات أسعار الصرف على ربحية المؤسسات المالية

المبحث الأول: الربح والربحية

يعتبر تحقيق الأرباح، وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه المصارف التجارية، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريته، وبقائها، وتدعيم مركزها المالي، وزيادة حقوق ملكيتها، وتعزيز ملائتها، وسيولتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار، والالتزامات التي تواجهها، وذلك خلافاً للخسائر التي تؤدي إلى تردي أوضاع المصارف المالية، وتآكل حقوق ملكيتها، وتعرضها للعسر المالي، والتعثر مما قد يفضي إلى تصفيتها (صيام وآخرون، ٢٠٠٢).

من جانب آخر فإن الربحية المحققة لا تساهم في إرضاء حملة الأسهم فحسب، بل تعد مؤشراً هاماً لكل من المودعين، والدائنين، والمساهمين الحاليين، والمرتقبين في المصرف، فهي محفز لرجال الأعمال، والملاك على تأسيس المنظمة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها (سلطان، محمد، ٢٠٠٥).

أولاً: الفرق بين مفهوم الربح والربحية

للقوف على التفرقة بين مفهومي كل من الربح والربحية، لابد من دراسة مفهوم كل منهما:

١- الربح:

١-١- مفهوم الربح:

للربح عدة مفاهيم نورد منها:

أ-المفهوم المالي للربح:

يتمثل مفهوم الربح في علم الإدارة المالية بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة، والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة، ولتحقيق هذه الأرباح لابد للإدارة المالية أن تحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف، والمخاطر واستثمار هذه الأموال بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية لا يقل مستواها عما يستطيع أصحاب الأسهم فيها تحصيله من استثمار أموالهم في مشاريع أخرى تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر، وهذا المفهوم يتعلق بدرجة كبيرة بالفرصة البديلة لأصحاب الأسهم، ومدى جدوى الاستثمار في هذا المجال أو ذاك(حماد، ٢٠٠١)

ب-المفهوم الاقتصادي للربح:

لقد تعددت المفاهيم الاقتصادية للدخل عند الاقتصاديين، إلا أنها ترجع في مجملها إلى منهجين رئيسيين هما(الشيرازي، ١٩٩٠):

١-منهج بارفنج فشر:

طبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يشتمل على ثلاثة مفاهيم أولها مفهوم الدخل المعنوي، والذي يتمثل في الإشباع الذي يحصل عليه الفرد خلال فترة معينة، ثانيهما مفهوم الدخل الحقيقي، ويتمثل في ذلك القدر من السلع، والخدمات التي يستهلكها الفرد لإشباع حاجاته، ورغباته، وثالثهما الدخل النقدي، ويتمثل في التدفقات النقدية الصافية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة معينة لتغطية حاجاته الاستهلاكية.

٢- منهج جوم هيكس:

طبقاً لهذا المنهج فإن الدخل يتم تحديده بما يضمن المحافظة على رأس المال، والمحافظة على رأس المال من وجهة نظر هيكس يعني المحافظة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، والمحافظة على القدرة على إنفاق نفس القدر في الفترات المقبلة، والتي تقاس بوحدات قيم حقيقة.

يحسب الدخل الاقتصادي بموجب المعادلة التالية:

الدخل الاقتصادي = صافي الأموال في نهاية الفترة = صافي الأموال في بداية الفترة + إضافات رأس المال خلال الفترة - توزيعات الأرباح

ج- المفهوم المحاسبي:

يقصد بالربح المحاسبي الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال الفترة، وهو ما يعرف في المحاسبة بمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات.

ولتحديد صافي الربح هناك مدخلان هما (حميدات، ٢٠١٤):

١- مدخل صافي الربح الشامل:

يقصد بالربح الشامل صافي الربح بعد الفوائد، والضرائب، وهذا المدخل يعتبر كل عناصر الإيرادات، والتكاليف عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية، وبذلك يحسب صافي الربح الشامل كالتالي: (الإيرادات الكلية - النفقات الكلية).

٢-مدخل صافي الربح التشغيلي:

يقصد بصافي الربح التشغيلي صافي الربح قبل الفوائد، والضرائب، وهذا المدخل يُعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها الاعتيادية خلال فترة معينة، والتكاليف التي أنفقت من أجل الحصول على هذه الإيرادات خلال نفس الفترة، وبموجب هذا المدخل تعتبر عناصر الإيرادات، والتكاليف التشغيلية فقط، لأنها تمثل العوامل الفنية الاعتيادية في تحديد صافي الربح التشغيلي.

٢-الربحية:

يمكن تعريف الربحية بأنها عبار عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدات الكلية أو الوحدات الجزئية.

نقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، وإما من خلال العلاقة بين الأرباح، والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، عموماً إن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية (Webb R.M., 2003).

تعمل المؤسسات المالية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما:

١-قرار الاستثمار: وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المؤسسات المالية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريق توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى

فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة (Tarawneh M., 2006).

٢- قرار التمويل: وهي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمؤسسات المالية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

يمكن القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يُمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر، وعدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق الملاك، وبالتالي إلى التصفية (Brand A., 2009).

ثانياً: معايير قياس الربحية لدى المؤسسات المالية

تتعدد معايير قياس الربحية فنجد أن هنالك عدة معايير تستخدم في قياس ربحية المؤسسات المالية أهمها:

١- العائد على الأصول (ROA):

يستند هذا المعيار في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات، والأصول التي ساهمت في تحقيقه.

يمكن تعريف العائد على الأصول بأنها قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي (الراوي، ٢٠٠٣).

العائد على إجمالي الأصول هي نسبة من نسب الربحية، هذه النسبة تفيد الملاك في تقييم كفاءة الشركة في استخدام أصولها لتوليد عوائد للشركة، إجمالي الأصول تشمل جميع الأصول المتداولة، وغير المتداولة أي الثابتة، العائد على الأصول لها أسم آخر، وهو العائد على الاستثمار. سبب هذه التسمية هو أن الاستثمار يشير إلى استثمارات الشركة في الأصول، ولتفسير هذه النسبة نحن بحاجة إلى تاريخ مقارنة أي مثلاً استخدام السلاسل الزمنية حين إن ملاك الشركة يستطيعون مقارنة العائد على الأصول خلال فترات زمنية لمعرفة أين كان العائد هو أفضل (Seiford L. and Zhu J., 1999).

يتم حساب العائد على الأصول على الشكل التالي (Eugene And Michael, 2005):

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع صافي الأصول}}$$

من عيوب هذه النسبة إن المدراء يحاولون جاهدين لتعظيم فاعلية المنشأة في استخدام الأصول لتوليد المبيعات، لكن هل زيادة العائد على الأصول يعني أن فاعلية المنشأة على توليد المبيعات قد ازدادت؟ ليس من الضروري، نتيجة لبعض المشاكل في استخدام نسبة العائد على الأصول وهي (Ramanathan R., 2007):

- عند استخدام نسبة العائد على الأصول نحن بحاجة إلى بيانات لكي نقوم بعملية مقارنة، والمشكلة أنه من الصعب وجود شركات مطابقة لنقوم بعملية المقارنة معها.

- المشكلة الثانية هي أن نسبة العائد على الأصول لا تأخذ في الحسبان رأس المال المقترض، لأن نجاح أي شركة كبيرة يعتمد على المزيج بين الديون ورأس المال، وهذه النسبة تتجاهل رأس المال المقترض في عملية اتخاذ القرار.

ولكن لهذه النسبة العديد من المزايا نذكر منها:

- تأخذ في الحسبان إجمالي الأصول المتولدة من رأس المال، ومن الديون.
- نسبة العائد على الأصول تستخدم داخلياً في الشركة لتقييم أداء الشركة.
- الاستخدام الداخلي الآخر هو تحديد هل على المنشأة الاستثمار في أصول جديدة أو التوسع بالنظام الموجود.

٢-العائد على حقوق الملكية(ROE):

يقصد بالعائد على حقوق الملكية المقدار الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المنشأة، وتحملهم للمخاطر (Rose and Hudgins, 2010).

علاقة الأرباح إلى رأس المال أو العائد على حقوق المساهمين هو ذو أهمية قصوى حيث إن الإدارة يجب أن توفر عائد للحصول على المال المستثمر من قبل المساهمين، يعد العائد على حقوق المساهمين مقياس لمدى نجاح الإدارة في استخدام رأس المال المستثمر من قبل المساهمين، وتعد واحدة من النسب الأكثر استخداماً على نطاق واسع للشركات المساهمة المدرجة، لأنها تقيس قدرة الإدارة على توليد عائد للمساهمين (Okeahalam C., 2006)، ويتم احتسابها على الشكل التالي (Eugene And Michael, 2005):

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط حقوق الملكية

أيضاً من عيوب هذه النسبة أن المدراء يحاولون جاهدين تضخيمها، لكن هل هذا يعني أن حقوق ملاك الأسهم قد ازدادت؟ ليس بالضرورة، من هنا نجد بعض المشاكل في هذه النسبة (O'Donnell C and Van G., 2002):

- لا يتم دراسة المخاطرة التي تم تحملها حتى وصلنا إلى نسبة أعلى.
- العائد على الملكية لا تأخذ بالحسبان حجم رأس المال المستثمر، لو أخذنا مشروعين الأول عائدة ٥٠% و الثاني ٤٠% ولكن المشروع الأول رأس ماله المستثمر مليون، والثاني عشرة ملايين فإننا حسب العائد على الملكية سوف نختار المشروع الأول، ولكن المشروع الثاني يضيف أكثر الى حقوق المساهمين.

ولكن لهذه النسبة العديد من المزايا نذكر منها:

- تفيد المدراء في تقييم الفرص الاستثمارية، وتطوير أداء الشركة.
- تفيد أصحاب حقوق الملكية لمعرفة عوائدهم على المال المستثمر.
- تفيد الدائنون لتقدير قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.
- محلي الأسهم المهتمين بأداء الشركات.

٣-معدل العائد على رأس المال المستثمر:

يحسب رأس المال المستثمر بإحدى طريقتين:

- من طرف الخصوم: حقوق الملكية + الديون طويلة ومتوسطة الأجل.
- من طرف الأصول: صافي الأصول طويلة الأجل + صافي رأس المال العامل.

ويحسب كما يلي (Eugene And Michael, 2005):

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} + \text{فوائد الديون طويلة الأجل} / \text{متوسط رأس المال المستثمر (حقوق الملكية + الديون الطويلة)}$$

تعتبر مؤشرات الربحية من المؤشرات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة، وكذلك الأطراف الأخرى المهتمة بالمنشأة، فالمستثمرون، والمحللون الماليون يركزون على مؤشرات الربحية لمساعدتهم على تقييم مقترحات الاستثمار في شركة معينة، وكذلك الإدارة تركز على هذه المؤشرات لمساعدتهم في تقييم أداء المنشأة.

٤- نظام دوبونت (Dupont System):

في عام ١٩٧٢ استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب، والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية، وأعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشراً متكاملًا لوصف، وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد، والمخاطرة، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد، والربحية، ومجموعة تقيس المخاطر المختارة (Oberholzer M and Van der G., 2004).

المجموعة الأولى: يتحدد العائد على الأصول ROA بمؤشرين هما:

١- هامش مجمل الربح (PM): الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة، ومراقبة التكاليف، ويقاس

هامش الربح بالعلاقة التالية (Eugene And Michael, 2005):

$$\text{هامش الربح} = \text{مجمول الربح} / \text{صافي المبيعات}$$

٢- منفعة الأصول (AU): ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو

الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول، وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة

التالية (Eugene And Michael, 2005):

$$\text{منفعة الأصول} = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}$$

وعليه فإن:

$$(ROA) = (AU) \times (PM)$$

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلاً إذا حققت مؤسسة ما عائداً على الأصول مرتفعاً فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم، ومراقبة التكاليف، وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول، وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا الحالتين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما.

أما المساهمة الثانية لنموذج دويونت هي شرح، وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE).

حيث إن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية الذي يقاس بالعلاقة

التالية (Eugene And Michael, 2005):

$$ROE = ROA \times EM$$

مع العلم أن:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول} / \text{مجموع حقوق الملكية}$$

بتوضيح المؤشرين المكونان لمؤشر العائد على الأصول فإنه يمكن حساب العائد على حقوق

الملكية بالشكل التالي (Eugene And Michael, 2005):

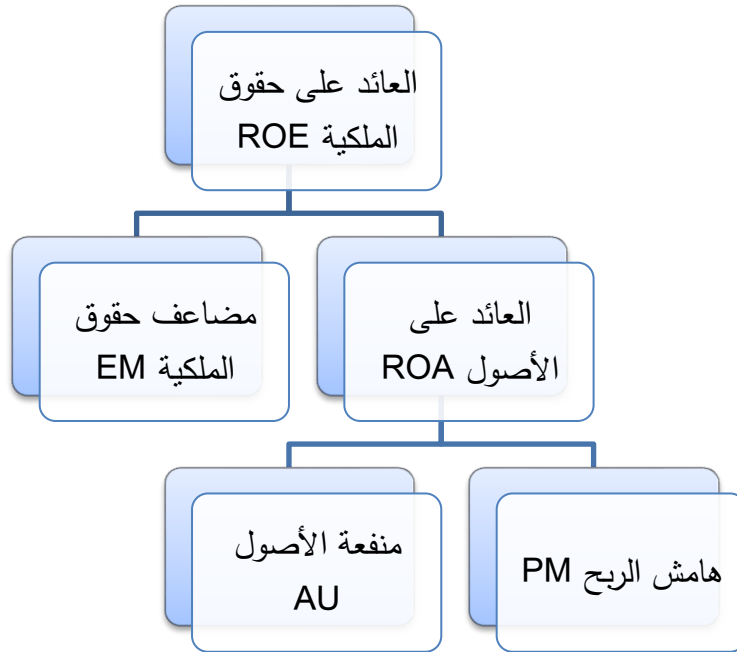
$$\begin{aligned} \text{العائد على حقوق الملكية} &= (\text{إجمالي الإيرادات} / \text{إجمالي الأصول}) \times (\text{مجموع الربح} / \text{صافي المبيعات}) \\ &\times (\text{إجمالي الأصول} / \text{حقوق الملكية}) \end{aligned}$$

أي:

$$ROE = EM \times PM \times AU$$

يمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي:

الشكل (١-١): طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE)



Source: Eugene F.Brigham, Michael C.Ehrhardt.(2005).Financial management theory & practice, south western, eleventh edition.

إن هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح، فارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع قيمة مؤشر الرافعة المالية، فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك لدى المحللين، والمساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يطلبه ذلك المستوى من العائد والأداء، أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول، والذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين، والمساهمين عن إدارة المؤسسة (Murinde V., 2009).

المبحث الثاني: المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) آثار تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) أحد أصعب المشاكل التي تواجه المحاسبين في الحياة العملية، وهي مشكلة المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية، وكذلك ترجمة القوائم المالية للشركة بعملة التقرير، ويعتبر المعيار انعكاساً للممارسة العملية للمحاسبة المالية، وتنعكس أهمية هذا المعيار على الدور الايجابي للمعاملات التي تتم بعملة أجنبية نتيجة لطلب الكثير من أصحاب المصلحة في الشركات، وكذلك لما لهذه الممارسة من دور فعال في تزويدهم بالمعلومات المالية التي تساهم في اتخاذ القرارات (شحاتة وعلي، ٢٠٠٧).

١- مقدمة عن المعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) كيفية المعالجة المحاسبية للشركات التي لها معاملات بعملة أجنبية أو التي لها عمليات أجنبية، والكيفية التي يتم عرض القوائم المالية للمعاملات والعمليات الأجنبية التي قامت بها الشركة وكيفية ترجمة القوائم المالية بعملة التقرير، كما يتناول المعيار كيفية اختيار سعر الصرف المستخدم في إثبات أثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية (حماد، ٢٠٠٦).

٢- الهدف من معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

يعد الهدف من المعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) هو قياس التأثيرات التي تسببها التغيرات في قيمة العملات لتوصيل نتائج هذا القياس إلى المهتمين عن طريق قوائم مالية تعكس نتائجها المالية بطريقة يتم قياسها بعملات الدول المضيفة، بحيث تعكس هذه القوائم ما قد تتعرض له

الشركات من مخاطر ناتجة عن التذبذب في أسعار صرف العملات الأجنبية للدول المختلفة الموجود بها فروع للشركة الأم، ويكون ذلك بأن يتم التعبير عن بنود القوائم المالية بوحدة القياس للشركة الأم.

وبالتالي فإن الهدف من ترجمة المعاملات التي تتم بعملة أجنبية، وكذلك ترجمة القوائم المالية هو تقديم معلومات متوافقة مع آثار التغيرات في فروقات أسعار الصرف للتدفقات النقدية للشركات، والتي تؤثر على حقوق الملكية، والتأكيد على أن القوائم المالية تقدم بصورة حقيقية، وعادلة نتائج أعمال الإدارة، كما أن القوائم المالية المدمجة يجب أن تعكس النتائج المالية التي تم قياسها بالعملة الأجنبية للقوائم المالية خلال فترة الترجمة.

وبحسب نص المعيار فإن الهدف من المعيار هو توضيح أن الشركات يمكن أن تقوم بنشاطات أجنبية بطريقتين:

- أن يكون لها معاملات بعملات أجنبية.
- أن يكون لها عمليات أجنبية.

ومن أجل شمول المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في القوائم المالية للشركة، فإنه يجب التعبير عن المعاملات بعملة الشركة معدة التقرير، كما يجب ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة الشركة معدة التقرير، وتتمثل الأمور الأساسية التي يتناولها المعيار في تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف والإثبات لأثر التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية (معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠٠).

٣- نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١)

تم تحديد نطاق تطبيق المعيار كالتالي (جريوننج، ٢٠٠٦):

١- فروق الصرف.

٢- ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية للعمليات الأجنبية عندما يتم العرض بعملة تختلف عن عملة التعامل.

وبحسب نص المعيار فإن نطاق تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) يتضمن النقاط التالية:

١- لا يتعامل هذا المعيار مع محاسبة التحوط لبنود العملة الأجنبية عدا عن فروق الصرف الناشئة عن التزام بعملة أجنبية تجري المحاسبة عنه كتحوط لصافي استثمار في شركة أجنبية، أما الأوجه الأخرى لمحاسبة التحوط، بما في ذلك معايير استخدام محاسبة التحوط، فسيتم التعامل معها في المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) الأدوات المالية الاعتراف والقياس.

٢- يحل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي الحادي والعشرون، المحاسبة عن آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، المصادق عليه في ١٩٨٣م.

٣- لا يحدد هذا المعيار العملة التي يجب على الشركة أن تعرض قوائمها المالية بها، ولكن تستخدم الشركة عادة عملة البلد الذي تقيم فيه، أما إذا استخدمت عملة مختلفة، فإن هذا المعيار يتطلب الإفصاح عن سبب استخدام تلك العملة، كما يتطلب المعيار الإفصاح عن سبب أي تغيير في عملة تقرير الشركة.

٤- لا يتعامل هذا المعيار مع إعادة بيان القوائم المالية للشركة من عملة التقرير إلى عملة أخرى لملائمتها للمستخدمين المعتادين على تلك العملة أو لأغراض مشابهة.

٥- لا يتعامل هذا المعيار مع عرض للتدفقات النقدية الناشئة عن معاملات في العملات الأجنبية، وترجمة التدفقات النقدية للعمليات الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية.

٤- أسعار الصرف المستخدمة في الترجمة

حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) يوجد ثلاثة أسعار صرف يمكن أن يتم استخدامها في ترجمة أرصدة العملات الأجنبية إلى عملة التقرير وهي كالتالي (تشوي وآخرون، ٢٠٠٤):

١- سعر الإغلاق:

وهو السعر السائد في وقت إعداد القوائم المالية ويسمى أيضا بالسعر الجاري.

٢- السعر الفوري:

وهو سعر الصرف الخاص بالتسليم الفوري للعملات المتبادلة، بمعنى أنه سعر الصرف السائد عند قيام الشركة بالحصول على أصل بعملة أجنبية أو التزام على الشركة لأول مرة، بمعنى أنه سعر الصرف بتاريخ المعاملة، ويعرف أيضا بالسعر التاريخي.

٣- السعر المتوسط:

وهو عبارة عن سعر الصرف المتوسط لأسعار الصرف الفورية، وتقوم الشركة باحتساب متوسط أسبوعي أو شهري لكافة معاملاتها التي تتطلب ترجمة عملات أجنبية خلال تلك الفترة، ويجب

ملاحظة أنه في حالة وجود تغيرات كبيرة على معدلات الصرف فإن استخدام هذا السعر يعتبر غير موثوق.

٥- سعر الصرف الجاري المناسب

يعتبر اختيار سعر الصرف ليس بالأمر السهل لأن لكل عملة أسعار متعددة كما يوجد لنفس سعر الصرف سعرين، وهما أسعار شراء، وأسعار بيع، وأسعار حاضرة، وأسعار مؤجلة، كما يوجد أسعار رسمية، وأسعار غير رسمية، ويختلف معدل السعر بين كل من هذه الأسعار، وعلى ذلك يمكن اعتبار بأن سعر الصرف الصحيح، والمناسب هو السعر الحر، والمعلن عنه للمعاملات في الدولة فهو السعر الصحيح الواجب استخدامه في الترجمة لأنه السعر الوحيد الذي يقيس قيمة المعاملات الجارية (تشوي وآخرون، ٢٠٠٤).

٦- إثبات المعاملات بعملة أجنبية بالعملة الوظيفية

١- العملة الوظيفية (عملة التعامل)

تمثل العملة الوظيفية العملة التي يتم استخدامها داخل البيئة الاقتصادية الأساسية التي تمارس فيها الشركة أنشطتها، أي البيئة التي تقوم المنشأة فيها بتوليد النقدية، وإنفاقها (جريونج، ٢٠٠٦).

٢- مفهوم العملة الأجنبية والعملية الأجنبية

تمثل العملة الأجنبية أي عملة أخرى غير العملة الوظيفية للشركة. أما العملية الأجنبية (المعاملة بعملة أجنبية) فتعبر عن المعاملة التي تكون قد أبرمت أو تتطلب السداد بعملة أجنبية، وتتضمن المعاملات الناشئة عن قيام الشركة (جريونج، ٢٠٠٦):

أ-بشراء أو بيع بضائع أو خدمات بثمن محدد بعملة أجنبية، أو

ب-إقراض أو اقتراض أموال عندما تكون المبالغ الواجبة السداد أو التحصيل محددة بعملة أجنبية، أو

ج-باقتناء أو استبعاد أصول أو بإنشاء أو سداد التزامات محددة بعملات أجنبية.

٣-الاعتراف الأولي بالمعاملات بعملة أجنبية

يجب أن تثبت المعاملة التي تتم بعملة أجنبية عند الاعتراف الأولي بها على أساس العملة الوظيفية، وذلك باستخدام سعر الصرف الفوري بين العملة الوظيفية، والعملة الأجنبية في تاريخ المعاملة.

٤-المعاملات الأجنبية وإعداد القوائم المالية اللاحقة

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) طريقة معالجة البنود الناجمة عن المعاملات الأجنبية عند إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية وفق ما يلي(القاضي، وآخرون، ٢٠٠٨):

١-٤-البنود ذات الطبيعة النقدية:

وفق المعيار تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال الذي يمثل سعر الصرف المحدد في تاريخ إعداد التقرير، ويشمل مصطلح البنود ذات الطبيعة النقدية على النقدية المحتفظ بها، وأصول، والتزامات الشركة التي سوف تحصل أو تدفع بوحدات من العملة ثابتة أو قابلة للتحديد، المثال على ذلك النقدية، وحسابات الزبائن، وحسابات الموردين، وخلافه.

يجب الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناتجة عن تسوية البنود ذات الطبيعة النقدية أو من ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية للشركة بأسعار تحويل مختلفة عن تلك التي سجلت بها البداية خلال الفترة أو في قوائم مالية سابقة على أنها أرباح أو خسائر في الفترة التي نشأت فيها. عندما يتم تسوية المعاملة بالعملة الأجنبية في نفس الفترة المحاسبية التي حدثت بها فإن جميع فروق أسعار الصرف يتم الاعتراف بها في ذات الفترة، أما إذا تم تسوية المعاملة في فترة محاسبية لاحقة، فإن فروق أسعار الصرف التي يعترف بها في كل فترة زمنية، وحتى تاريخ التسوية يتم تحديدها على أساس التغير في أسعار الصرف خلال كل فترة.

٢-٤- البنود ذات الطبيعة غير النقدية المسجلة بالتكلفة

وفق المعيار تترجم ذات الطبيعة غير النقدية، والتي سجلت قيمتها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة، وتمثل البنود ذات الطبيعة غير النقدية البنود التي لا تتضمن الحق في استلام (أو التعهد في تسليم) عدد ثابت أو محدد من وحدات العملة، ومن أهم الأمثلة على ذلك الممتلكات والمعدات والمصانع والمخزون والمبالغ المدفوعة مقدماً عن بضائع أو خدمات وخلافه، وتتحدد القيمة الدفترية لهذا البند في ضوء معايير المحاسبة الدولية المناسبة لهذا البند.

٣-٤- البنود ذات الطبيعة غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة

تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية، والتي سجلت قيمتها بالقيمة العادلة بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف التي كانت سائدة وقت تحديد القيم العادلة، وبالتالي يتم تحديد القيمة الدفترية للأصل بمقارنة:

-التكلفة أو القيمة الدفترية كلما كان ذلك مناسباً، و مترجمة بسعر التحويل في التاريخ الذي حددت فيه القيمة (أي بالسعر في تاريخ المعاملة، وذلك بالنسبة للبند الذي تم قياسه بالتكلفة التاريخية)، و

-صافي القيمة الاستردادية أو القابلة للاسترداد كلما كان ذلك مناسباً مترجماً بسعر التحويل في التاريخ الذي حددت فيه القيمة (أي استخدام سعر الإقفال في تاريخ إعداد التقارير).

وقد يترتب على هذه المقارنة خسائر نتيجة انخفاض القيمة، ويتم الاعتراف بها بالعملة الوظيفية، ولكن لا يتم الاعتراف بها بعملة أجنبية، والعكس بالعكس.

٧- الإفصاح:

وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٢١) يجب على الشركة الإفصاح عن (حميدات، ٢٠١٤):

- ١-قيمة فروقات أسعار الصرف، والمعترف بها كربح أو خسارة عن الفترة.
- ٢-صافي فروقات أسعار الصرف التي تم تبويبها كبند منفصل ضمن حقوق الملكية، والتسوية التي تمت على مبلغ فروق أسعار الصرف في بداية، ونهاية الفترة.
- ٣-عندما تختلف العملة التي يتم بها عرض القوائم عن عملة التعامل التي بها مقر الشركة الأم، يجب الإفصاح عن ذلك، كما يجب الإفصاح عن سبب التغيير في عملة التقارير المالية.
- ٤-الإفصاح عن الطريقة المختارة لترجمة الشهرة، والتعديلات بموجب القيمة العادلة نتيجة تملك الشركة الأم لشركة أجنبية.

٥- أثر التغيرات الهامة في أسعار الصرف اللاحقة لتاريخ القوائم المالية على البنود النقدية للمعاملات بالعملة الأجنبية أو على ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، بحيث يؤثر عدم الإفصاح على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

٦- السياسة التي تتبعها المنشأة في إدارة مخاطر العملات الأجنبية.

المبحث الثالث: المحاسبة الدولية والتعاملات بالعملات الأجنبية

على ضوء الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات، ومعها الانفتاح الاقتصادي، والتجاري بين الدول، ومع الاختلاف الذي تشهده التنظيمات التي تسير عالم الأعمال، والاقتصاد لهذه الدول، وكذلك اختلاف العملات النقدية لها، وتغيرها من حين إلى آخر، وصعوبة إعداد قوائم مالية موحدة للشركة ككل أكثر موضوعية، وملائمة، وبحكم أن المحاسبة هي مصدر كل المعلومات التي يستعملها أصحاب القرار في هذه المؤسسات لاتخاذ القرارات الهامة الاستثمارية، بدأ التفكير جدياً في إيجاد تطبيقات متشابهة أو متفقة في مبادئها، لذلك قام المحاسبون في مختلف أنحاء العالم بمحاولة توحيد العمل المحاسبي لحل مشاكل المهنة من خلال معايير المحاسبة الدولية، والتي خصصت المعيار رقم ٢١/ آثار تغيرات أسعار الصرف العملات الأجنبية الخاص بالتعاملات بالعملات الأجنبية (حميدات، ٢٠١٤).

أولاً: تطبيق المعيار (٢١) في القطاع المصرفي السوري

قامت المصارف بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) بحسب تعليمات مصرف سورية المركزي، ولكن أصدر مجلس النقد والتسليف القرار رقم (١٨٢/ م ن / ب ٤) لعام ٢٠٠٦ القاضي بتطبيق جميع المصارف العاملة، والمرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي معالجة فروقات القطع

الناجمة عن إعادة تقييم أية موجودات ناجمة عن الاكتتاب برأس المال بعملة أجنبية، بتاريخ إعداد البيانات المالية وفق المعيار (٢١) من معايير المحاسبة الدولية باعتبار هذه الفروقات كدخل أو نفقة بتاريخ قطع الحسابات، وحيث إن هذه الفروقات غير محققة فعلاً، ولا تمثل ربحاً أو خسارة حقيقية، فإنه من الواجب تمييز هذه الفروقات في حساب الأرباح، والخسائر على أنها غير محققة، ولا تخضع للتوزيع، ولا لضريبة الدخل.

أما فروقات القطع الناجمة عن عمليات مبيع، وشراء أو تسويات فعلية بالنقد الأجنبي فإنها تعد من عناصر الدخل أو النفقة المولدة للأرباح والخسائر المحققة القابلة للتوزيع، والخاضعة لضريبة الدخل، وعليه أخذوا بعين الاعتبار التغير الحاصل في أسعار العملات الأجنبية المختلفة من خلال إعادة تقييمها بحسب الأسعار بتاريخ إعداد القوائم المالية، وما ينتج عنها من أرباح أو خسائر إن وجدت نتيجة إعادة تقييمها أخذت بعين الاعتبار، ودخلت في أرباح السنة.

ورد في قرار مجلس النقد، والتسليف رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٠٠٨/٠٢/٠٤ أن مركز القطع البنوي يجوز للمصرف تكوينه بالعملات الأجنبية الرئيسة بعد الحصول على موافقة مجلس النقد، والتسليف التي تحدد عملة المركز، وقيمتها بالعملات الأجنبية، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز نسبة هذا المركز ٦٠% من صافي الأموال الخاصة للمصرف بتاريخ تشكيل المركز، وعليه يقتضي فتح حسابين داخليين لدى المصرف، الأول خاص بمركز القطع البنوي بالعملات الأجنبية، والثاني بمعادله بالليرات السورية.

أما القطع التشغيلي الصافي فهو يمثل الفرق بين مجموع الموجودات، ومجموع المطالبات بالعملات الأجنبية كافة، بعد تنزيل مركز القطع البنوي السابق ذكره، مضافاً إليها صافي

الحسابات خارج الميزانية بالعملات الأجنبية المحولة إلى الليرات السورية استناداً الى وسطي
سعر الصرف للبيع، والشراء المعلنة في نشرة أسعار صرف العملات الأجنبية، والسارية بتاريخ
احتساب المركز.

ثانياً: تطبيق المعيار (٢١) في قطاع التأمين السوري

قامت شركات التأمين بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) بحسب تعليمات هيئة الإشراف
على التأمين، ولكن أصدرت هيئة الأوراق، والأسواق المالية السورية التعميم رقم ١٢/ لعام
٢٠١٥ الخاص بالشركات المساهمة، والمتعلق بمعالجة الأرباح الناتجة عن فروقات تقييم القطع،
حيث أوضح النقاط التالية:

- ١- يتم الاعتراف بالمكاسب (الخسائر) الناتجة عن إعادة تقييم البنود النقدية المعترف بها
بالعملات الأجنبية ببند منفصل في قائمة الدخل الشامل قبل الدخل الخاضع للضريبة.
- ٢- يتم فصل هذه المكاسب (الخسائر) في مكونات حقوق الملكية في قائمة المركز المالي،
وقائمة التغيرات في حقوق الملكية عن الأرباح المحتجزة.
- ٣- لا يتم اقتطاع احتياطي إجباري أو اختياري من هذه الأرباح، كما لا يجوز توزيعها على
المساهمين أو كمكافآت لمجلس الإدارة أو ضمنها للأرباح المحتجزة أو رسملتها.
- ٤- يتم إضافة إفصاح تفصيلي لبنود المكاسب (الخسائر) ملحق بالقوائم المالية يبين
مصدرها، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال الفترة.

الدراسة التحليلية

Analytical Study

٢

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية (Analytical Study)

سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، المبحث الأول نتعرض فيه إلى مجتمع وعينة الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بمتغيرات الدراسة. أما المبحث الثاني سنعرض من خلاله نتائج الدراسة الإحصائية، ومناقشتها، بالإضافة إلى تحليل، وتفسير النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة التحليلية

١-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك، وشركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وعددها أربعة عشر مصرفاً، وستة شركات تأمين، سوف تجرى هذه الدراسة على البنوك، وشركات التأمين التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ماعدا المصارف، وشركات التأمين الإسلامية، وعددها إحدى عشر مصرفاً هي: البنك العربي- سورية، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وبنك الأردن-سورية، وبنك الشرق، وبنك بيبيلوس- سورية، وبنك بيمو السعودي الفرنسي، وبنك سورية والخليج، وبنك سورية والخليج، وبنك سورية والمهجر، وبنك عودة، وبنك قطر الوطني-سورية، وبنك فرنسبنك-سورية، وخمس شركات تأمين هي: الاتحاد التعاوني للتأمين، والسورية الدولية للتأمين - أروب، والشركة السورية الوطنية للتأمين، والشركة المتحدة للتأمين.

٢- المدى الزمني للدراسة:

سوف يجرى البحث على البيانات المالية المنشورة لمجتمع الدراسة من العام ٢٠٠٧ وحتى العام ٢٠١٤، وتم اختيار هذه الفترة لأنها تشمل فترة أربع سنوات من الاستقرار في سعر الصرف ما قبل الأزمة، وأربع سنوات خلال الأزمة شهدت تقلبات في أسعار الصرف بشكل حاد.

٣- عرض نتائج قياس المتغيرات:

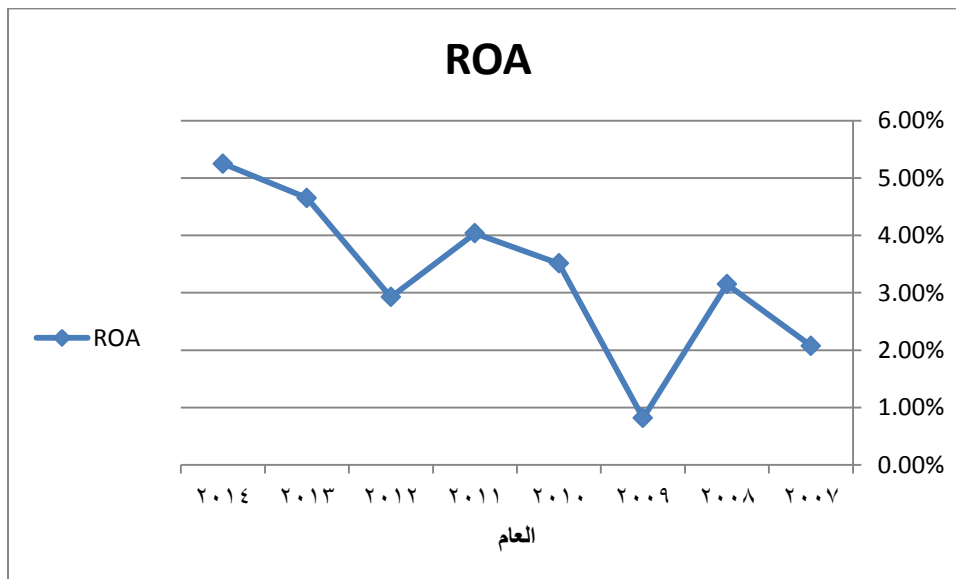
٣-١- شركات التأمين:

جدول رقم (١): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

Ratio	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROA	2.08%	3.15%	0.82%	3.51%	4.03%	2.93%	4.65%	5.25%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة

شكل بياني رقم (١): يوضح تطور العائد على الأصول لدى قطاع التأمين خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة

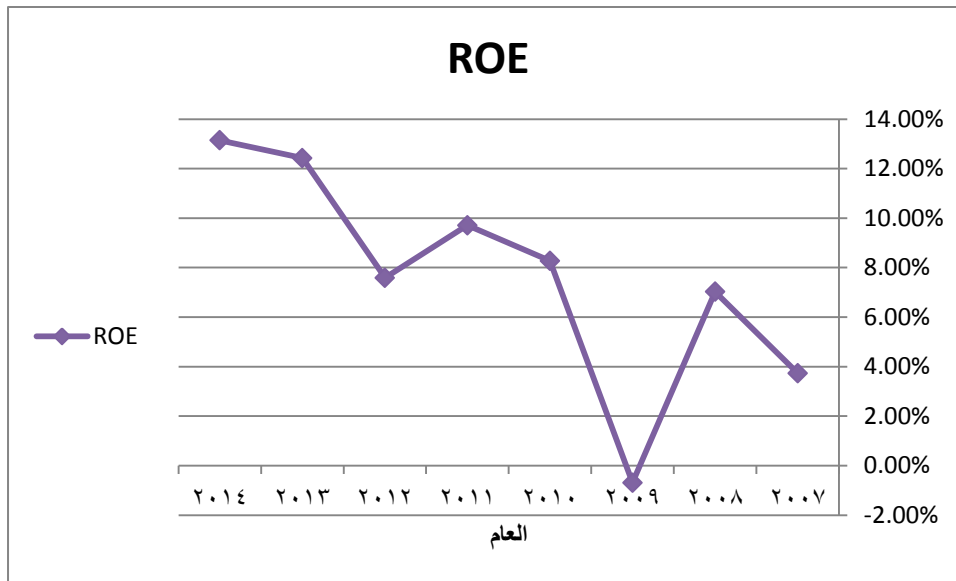
من الشكل البياني والجدول رقم (١) يتضح أن العائد على الأصول قد ارتفع خلال الأزمة بشكل واضح حيث كانت أعلى قيمة له قبل الأزمة ٣.٥١% أما خلال الأزمة فأعلى قيمة وصل لها ٥.٢٥%.

جدول رقم (٢): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

Ratio	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROE	3.73%	7.03%	-0.69%	8.27%	9.71%	7.59%	12.43%	13.14%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة

شكل بياني رقم (٢): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى قطاع التأمين خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين المدرجة

من الشكل البياني والجدول رقم (٢) يتضح أن العائد على حقوق الملكية قد ارتفع خلال الأزمة بشكل واضح حيث كانت أعلى قيمة له قبل الأزمة ٨.٢٧% أما خلال الأزمة فأعلى قيمة وصل لها ١٣.١٤%.

٢-٣- البنوك:

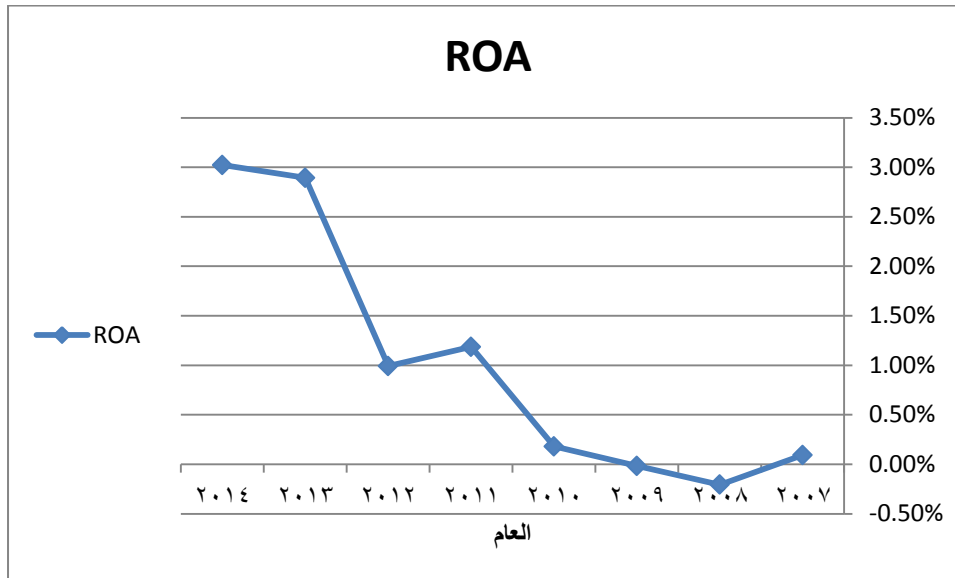
جدول رقم (٣): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

Ratio	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROA	0.09%	-0.21%	-0.02%	0.18%	1.19%	0.99%	2.89%	3.02%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك المدرجة

شكل بياني رقم (٣): يوضح تطور العائد على الأصول لدى البنوك خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

(٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك المدرجة

من الشكل البياني والجدول رقم (٣) يتضح أن العائد على الأصول قد ارتفع خلال الأزمة

بشكل واضح حيث كانت أعلى قيمه له قبل الأزمة ٠.١٨% أما خلال الأزمة فأعلى قيمة

وصل لها ٣.٠٢%.

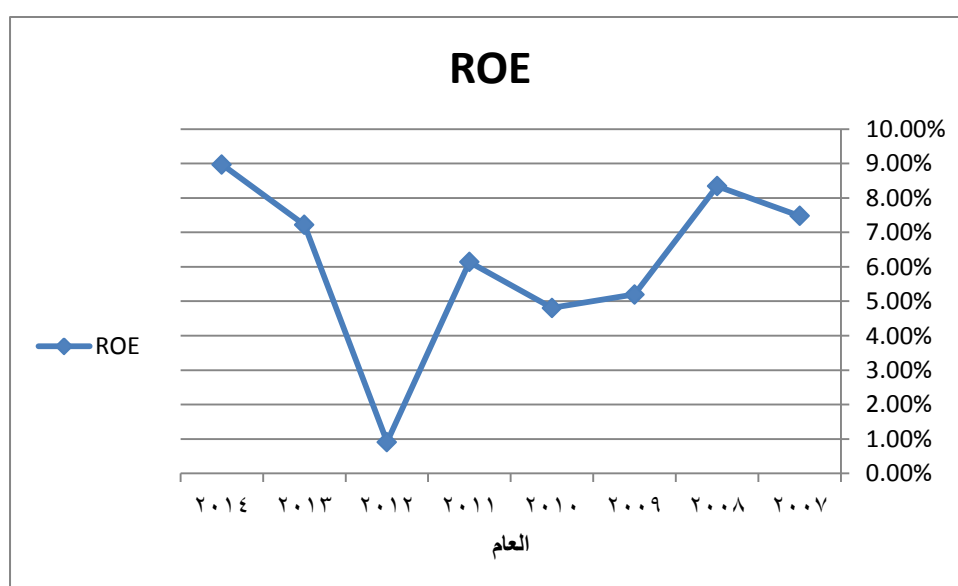
جدول رقم (٤): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧)

Ratio	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROE	7.48%	8.34%	5.20%	4.81%	6.14%	0.91%	7.22%	8.97%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك المدرجة

شكل بياني رقم (٤): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى البنوك خلال

الفترة (٢٠١٤-٢٠٠٧)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك المدرجة

من الشكل البياني، والجدول رقم (٤) يتضح أن العائد على حقوق الملكية قد تذبذب خلال،

وقبل الأزمة بشكل كبير، ولم يشهد ارتفاع كبير حيث كانت أعلى قيمه له قبل الأزمة

٨.٣٤% أما خلال الأزمة فأعلى قيمة وصل لها ٨.٩٧%.

٣-٣- القطاع المالي:

يتكون القطاع المالي من شركات التأمين، والبنوك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،

والهدف من دراسته هو إعطاء مؤشر عام لأدائه بناء على أداء مكوناته.

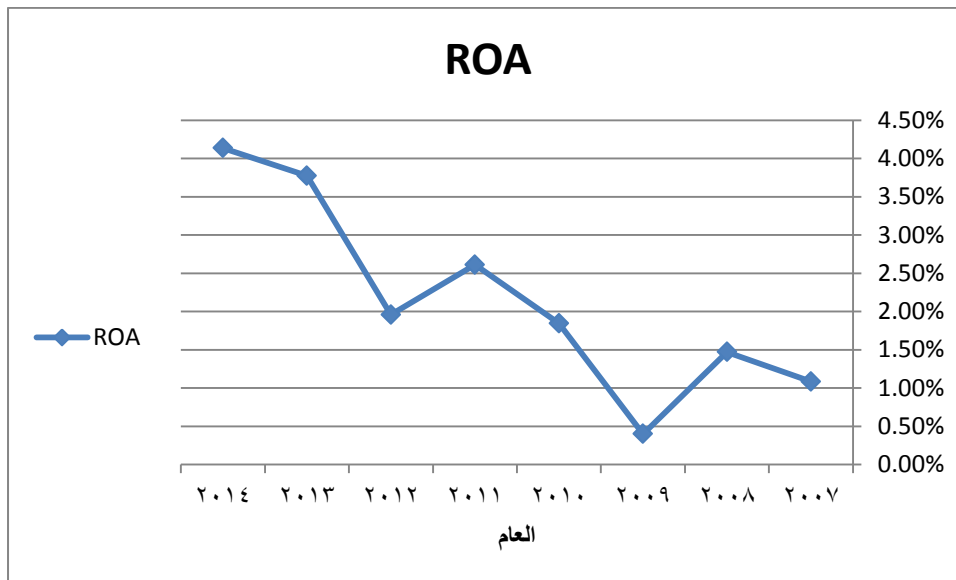
جدول رقم (٥): العائد على الأصول لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	Ratio
4.14%	3.77%	1.96%	2.61%	1.85%	0.40%	1.47%	1.08%	ROA

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك وشركات التأمين

المدرجة

شكل بياني رقم (٥): يوضح تطور العائد على الأصول لدى القطاع المالي خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك وشركات التأمين

المدرجة

من الشكل البياني، والجدول رقم (٥) يتضح أن العائد على الأصول قد ارتفع خلال الأزمة بشكل واضح حيث كانت أعلى قيمه له قبل الأزمة ١.٨٥% أما خلال الأزمة فأعلى قيمة وصل لها ٤.١٤%.

جدول رقم (٦): العائد على حقوق الملكية لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

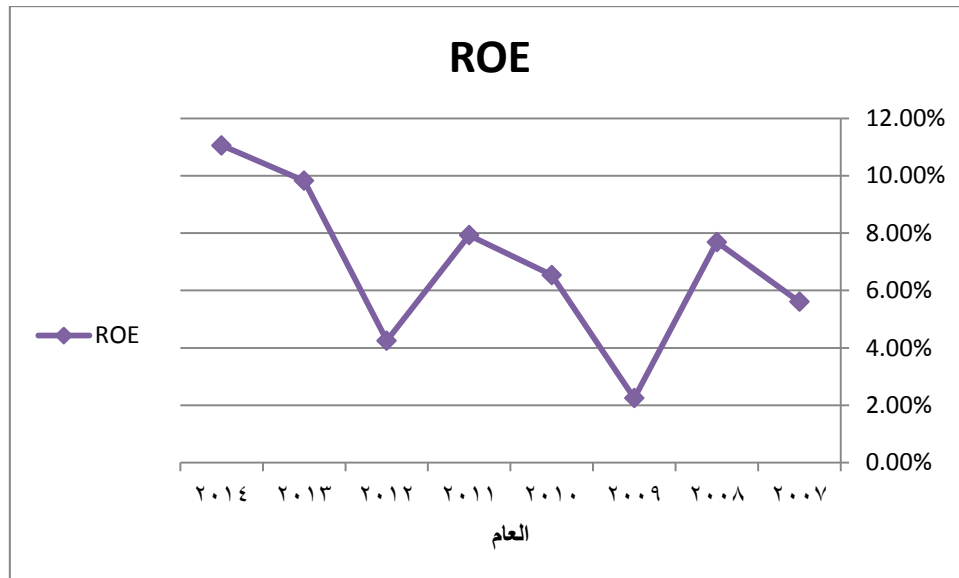
Ratio	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ROE	5.61%	7.69%	2.25%	6.54%	7.93%	4.25%	9.82%	11.06%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك وشركات التأمين

الدرجة

شكل بياني رقم (٦): يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المالي خلال

الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة للبنوك وشركات التأمين

الدرجة

من الشكل البياني، والجدول رقم (٦) يتضح أن العائد على حقوق الملكية قد تذبذب خلال، وقبل

الأزمة، وشهد ارتفاع كبير حيث كانت أعلى قيمة له قبل الأزمة ٢.٢٥% أما خلال الأزمة

فأعلى قيمة وصل لها ١١.٠٦%.

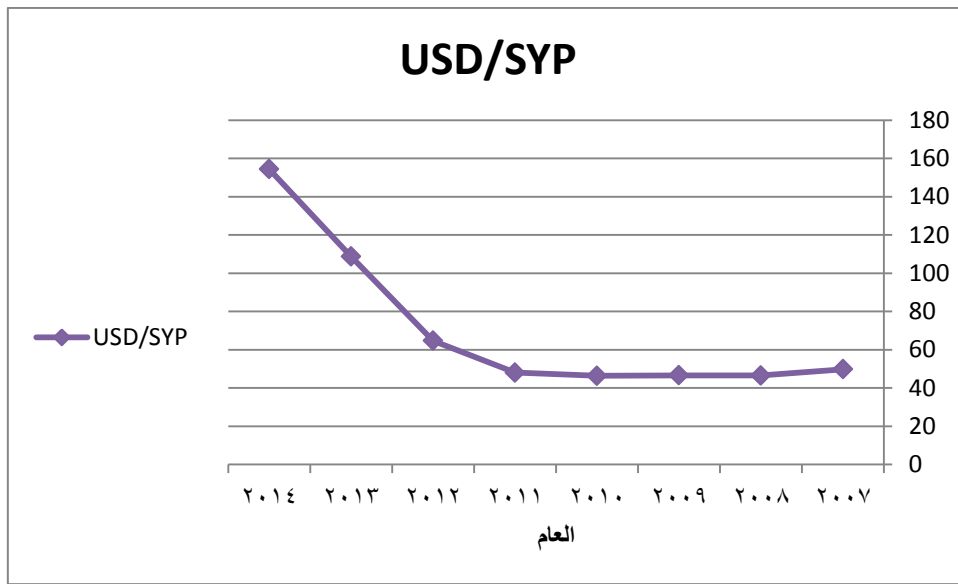
٤-٣- سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية:

جدول رقم (٧): سعر صرف الدولار مقابل الليرة لمجتمع البحث خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	Ratio
154.37	108.7	64.66	48.01	46.39	46.626	46.493	49.82	USD/SYP

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات المنشورة من مصرف سورية المركزي

شكل بياني رقم (٧): يوضح تطور سعر صرف الليرة السورية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات المنشورة من مصرف سورية المركزي

نلاحظ من الجدول، والرسم البياني رقم (٧) بأن سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية كان مستقر، ولم يشهد تقلبات تذكر قبل الأزمة، أما خلال الأزمة فقد شهد تقلبات كبيرة بارتفاعه لسعر ٨٠ ل.س مقابل الدولار الواحد.

نلاحظ من الرسوم البيانية السابقة أن الاتجاه العام للعائد على الأصول، والملكية للبنوك، وشركات التأمين، والمؤسسات المالية صاعد، وهذا يتفق مع الاتجاه العام خلال الأزمة للمتغير المستقل سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية.

المبحث الثاني: الجانب العملي للدراسة

١- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تنفيذ الجانب العملي لهذه الدراسة، حيث أن المنهج الوصفي التحليلي يصف الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع، ويعبر عنها تعبيراً كمياً يسمح بتقييمها، وعرض خصائصها. حيث قام الباحث بجمع البيانات المالية المتعلقة بالدراسة من أجل تحليل تلك البيانات، وإجراء التحليلات، والاختبارات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS).

٢- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

تم استخدام أساليب إحصائية وصفية، وتحليلية لتحويل البيانات إلى معلومات، ونواتج باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) وأهمها:

١- المتوسط الحسابي.

٢- الانحراف المعياري.

٣- اختبار ستودنت للعينات المستقلة لاختبار الفرق بين مجموعتين.

٤- تحليل الانحدار البسيط بما فيه من معامل ارتباط بيرسون، ومعامل التحديد، ومعامل

الانحدار لدراسة أثر المتغيرات المستقلة منفردة على المتغير التابع.

٥- اختبار ستودنت للعينات المستقلة لاختبار الفرق بين مجموعتين، ولكن بعد إعادة احتساب

النسب المالية عند إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية.

٣- إختبار فرضيات الدراسة:

• الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية.

جدول رقم (٨): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية لشركات التأمين قبل وخلال الأزمة السورية

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
عائد السهم الواحد	صافي الأرباح / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	27.33250	15.368332	7.684166
		خلال الأزمة السورية	24.36250	16.623647	8.311823
القيمة الدفترية للسهم الواحد	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	453.07250	19.124960	9.562480
		خلال الأزمة السورية	299.57000	185.307979	92.653989
العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.02766346	.013127046	.006563523
		خلال الأزمة السورية	.04215681	.009924255	.004962127
العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	.0506573	.39878703	.01993935
		خلال الأزمة السورية	.10718253	.025566775	.012783388
صافي الأقساط المتحققة إلى حقوق المساهمين	صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	.47036407	.204557133	.102278566
		خلال الأزمة السورية	.50345885	.112833519	.056416759
صافي الأقساط المتحققة إلى صافي الأقساط	الاحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط	ما قبل الأزمة السورية	1.96310182	.782911185	.391455592
		خلال الأزمة السورية	2.40802942	.612361539	.306180770
معدل المديونية	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.47868064	.066677676	.033338838
		خلال الأزمة السورية	.55963733	.014167201	.007083600
نسبة الملكية	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.52069459	.067366807	.033683404
		خلال الأزمة السورية	.43816939	.011971596	.005985798

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود فروق طفيفة في النسب

المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية، نلاحظ

من النسبة الأولى أن متوسط العائد على السهم الواحد قد انخفض من ٢٧.٣٣ ليرة سورية ما

قبل الأزمة إلى ٢٤.٣٦ ليرة سورية خلال الأزمة، وهذا الانخفاض عائد إلى زيادة عدد أسهم

شركات التأمين خلال الأزمة حيث ارتفع عدد الأسهم خلال عام ٢٠١٣/ عام ٢٠١٤/ نتيجة تعديل القيمة الإسمية للسهم من (٥٠٠) ليرة سورية إلى (١٠٠) ليرة سورية، أما بالنسبة للنسبة الثانية القيمة الدفترية للسهم الواحد نلاحظ أيضاً انخفاضاً لمتوسط هذه النسبة من (٤٥٣.٠٧) ليرة سورية ما قبل الأزمة إلى (٢٩٩.٥٧) ليرة سورية خلال الأزمة، والسبب يعود أيضاً لارتفاع عدد أسهم شركات التأمين نتيجة لتعديل القيمة الإسمية للسهم من (٥٠٠) ليرة سورية إلى (١٠٠) ليرة سورية، بالنسبة للعائد على الموجودات فنلاحظ ارتفاعاً لمتوسطة الحسابي من (٢.٧%) ما قبل الأزمة إلى (٤.٢%) ما خلال الأزمة، وهذا عائد إلى ارتفاع أرباح شركات التأمين خاصة الناتجة عن تقييم القطع الأجنبي، نفس التحليل يطبق على العائد على حقوق المساهمين حيث نلاحظ ارتفاعاً في متوسط العائد على حقوق المساهمين من (٥%) ما قبل الأزمة إلى (١٠.٧%) خلال الأزمة، أما بالنسبة لصافي الأقساط المتحققة إلى حقوق المساهمين فنلاحظ أيضاً ارتفاعاً طفيفاً لمتوسطها من (٤٧%) قبل الأزمة إلى (٥٠%) خلال الأزمة، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع صافي الأقساط نتيجة لزيادة المبيعات أو نتيجة للتضخم الحاصل، وارتفاع الأسعار التأمينية، ينعكس ارتفاع صافي الأقساط على الاحتياطيات الفنية، والحسابية لأنه يحسب كنسبة من الأقساط، وهذا ملاحظ في ارتفاع المتوسط من (١٩٦%) قبل الأزمة إلى (٢٤٠%) خلال الأزمة، أما بالنسبة إلى معدل المديونية، والذي يحسب بقسمة المطلوبات المتداولة على مجموع الموجودات فقد سجل متوسط هذه النسبة ارتفاعاً من (٤٧.٨%) قبل الأزمة إلى (٥٥.٩%) خلال الأزمة، وهذا مرده إلى تأثير الأزمة على سيولة شركات التأمين، ولجوءها إلى الاستدانة بشكل أكبر، من هذا الارتفاع الحاصل في نسب المديونية نلاحظ الانخفاض في نسبة الملكية من (٥٢%) قبل الأزمة إلى (٤٣.٨%) خلال

الأزمة نتيجة الاعتماد أكثر على المديونية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الأصول مقارنة بحقوق المساهمين نتيجة تقييم الأصول بالعملة الأجنبية بما يعادلها بالليرة السورية، وهذا أدى إلى زيادة في قيمة هذه الأصول.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي:

جدول رقم (٩): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أعلى	حد أدنى					
30.668006	-24.728006-	11.319577	2.970000	.802	.262	صافي الأرباح / عدد الأسهم
381.422886	-74.417886-	93.146137	153.502500	.150	1.648	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم
.005640216	-.034626926-	.008228156	-.01449335-	.129	-1.761-	العائد على مجموع الموجودات
.001430568	-.114481053-	.023685287	-.05652524-	.054	.238	العائد على حقوق المساهمين
.252720402	-.318909962-	.116806489	-.03309478-	.786	-.283-	صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين
.7711264	-1.660981-	.4969749	-.4449275-	.405	0.896	الاحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط
.002441580	-.164354945-	.034083068	-.08095668-	.055	-2.375-	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات
.166236821	-.001186421-	.034211131	.082525200	.052	2.412	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول رقم (٩) اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل، وخلال الأزمة السورية أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت لكافة النسب المالية

كانت أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر، وبالتالي نقبل فرضية العدم: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية.

أي أن المؤشرات المالية السابقة محل الدراسة لدى شركات التأمين لم تتأثر بالأزمة، وما رافقها من تقلبات سعر الصرف، وبقيت شبه مستقرة خلال الأزمة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة.

• الفرضية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لدى البنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية.

جدول رقم (١٠): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للبنوك قبل وخلال الأزمة السورية

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
عائد السهم الواحد	صافي الأرباح / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	5.33750	3.827988	1.913994
		خلال الأزمة السورية	12.50066	10.334249	5.167124
القيمة الدفترية للسهم الواحد	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	113.83250	3.048315	1.524158
		خلال الأزمة السورية	119.62435	9.501797	4.750899
العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.00012431	.001665921	.000832961
		خلال الأزمة السورية	.02023128	.010833577	.005416788
العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	.06456696	.017257727	.008628864
		خلال الأزمة السورية	.05811375	.034687460	.017343730
إجمالي الودائع إلى مجموع الموجودات	إجمالي الودائع /مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.78579403	.020653673	.010326837
		خلال الأزمة السورية	.75958501	.018524818	.009262409
حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات	حقوق المساهمين / صافي التسهيلات	ما قبل الأزمة السورية	.51497774	.292211705	.146105853
		خلال الأزمة السورية	1.60739565	.705068501	.352534251
معدل المديونية	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.83737851	.022124053	.011062026
		خلال الأزمة السورية	.81880287	.005075672	.002537836
نسبة الملكية	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.16198149	.022406253	.011203126
		خلال الأزمة السورية	.19307261	.024335351	.012167675

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود فروق ملحوظة في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية، نلاحظ من النسبة الأولى أن متوسط عائد السهم الواحد قد ارتفع من (٥.٣٣) ليرة سورية قبل الأزمة إلى (١٢.٥) ليرة سورية خلال الأزمة، هذا الارتفاع سببه زيادة أرباح هذه البنوك، وخاصة الناتجة من فروقات تقييم القطع البنوي، أما بالنسبة للنسبة الثانية القيمة الدفترية للسهم الواحد فنلاحظ أيضاً أن متوسطها قد ارتفع من (١١٣.٨) ليرة سورية قبل الأزمة إلى (١١٩.٦) ليرة سورية خلال الأزمة، لنفس سبب ارتفاع عائد السهم الواحد، وهو الزيادة الحاصلة في الأرباح، وخاصة الناتجة عن تقييم القطع البنوي، والمثبتة ضمن حقوق الملكية، نلاحظ أيضاً من نسبة العائد على الأصول أن المتوسط قد نمت من (٠.٠١٢%) قبل الأزمة إلى (٢%) خلال الأزمة نتيجة للنمو الحاصل في أرباح البنوك، على عكس العائد على حقوق الملكية الذي شهد انخفاضاً في المتوسط من (٦.٤%) قبل الأزمة إلى (٥.٨%) خلال الأزمة، يعود هذا الانخفاض إلى الطريقة المحاسبية المستخدمة في إثبات فروق القطع البنوي ضمن حقوق الملكية، بالتالي فإن الارتفاع الحاصل في الأرباح قابله نفس الارتفاع ضمن حقوق الملكية، أما بالنسبة لأجمالي الودائع إلى مجموع الموجودات فنلاحظ أن المتوسط قد انخفض من (٧٨.٥) قبل الأزمة إلى (٧٥.٩%) خلال الأزمة، وهذا يعود إلى انخفاض الودائع لدى البنوك نتيجة الأزمة الحاصلة، أما بالنسبة لمتوسط حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات فقد شهدت ارتفاعاً من (٥١.٤%) قبل الأزمة إلى (١٦٠.٧%) خلال الأزمة، والسبب هو الانكماش الحاصل في الاقتصاد، وبالتالي قلة الطلب الحاصل على القروض، والتسهيلات الممنوحة من البنك، وهذا أثر طبعاً على الإيداعات البنكية من قبل المؤسسات، والأفراد مما أدى إلى انخفاض في متوسط معدل المديونية من (٨٣.٧%)

قبل الأزمة إلى (٨١.٨%) خلال الأزمة، أما بالنسبة نسب الملكية فقد شهدت ارتفاعاً من (١٦.١%) قبل الأزمة إلى (١٩.٣%) خلال الأزمة نتيجة لزيادة حقوق الملكية من الأرباح المتضمنة فروقات القطع المحققة، وغير المحققة.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي:

جدول رقم (١١): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أعلى	حد أدنى					
6.319864	-20.646191-	5.510222	-7.163164-	.241	-1.300-	صافي الأرباح / عدد الأسهم
6.416767	-18.000468-	4.989398	-5.791850-	.290	-1.161-	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم
-.00669677-	-.033517165-	.005480458	-.02010697-	.010	-3.669-	العائد على مجموع الموجودات
.053854025	-.040947595-	.019371687	.006453215	.750	.333	العائد على حقوق المساهمين
.060152878	-.007734843-	.013872122	.026209017	.108	1.889	إجمالي الودائع /مجموع الموجودات
-.15864826-	-2.0261875-	.381611475	-1.0924179-	.029	-2.863-	حقوق المساهمين / صافي التسهيلات
.046346631	-.009195366-	.011349407	.018575632	.153	1.637	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات
.009380116	-.071562361-	.016539721	-.03109112-	.109	-1.880-	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت لكل من النسب المالية التالية: (صافي الأرباح / عدد الأسهم - صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم - العائد على

حقوق المساهمين - إجمالي الودائع /مجموع الموجودات - المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات - حقوق المساهمين / مجموع الموجودات) كانت أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05، وبالتالي تم قبول فرضية العدم جزئياً عند هذه النسب المالية للبنوك:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذه النسب المالية للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية.

بينما كان مستوى المعنوية لكل من (نسبة العائد على مجموع الموجودات - حقوق المساهمين / صافي التسهيلات) أصغر من مستوى الدلالة البالغ 0.05، وبالتالي هنا نرفض فرضية العدم جزئياً عند هاتين النسبتين ونقبل الفرضية البديلة:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة (العائد على مجموع الموجودات) وكذلك في مؤشر (حقوق المساهمين / صافي التسهيلات) لدى البنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية، وهذا الفرق كان لصالح فترة الأزمة السورية أي أن معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة السورية كان أعلى مما كان عليه قبل الأزمة، وكذلك كان مؤشر (حقوق المساهمين / صافي التسهيلات) لدى البنوك خلال الأزمة السورية أعلى مما كان عليه قبل الأزمة.

• الفرضية الثالثة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لدى القطاع المالي ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية.

جدول رقم(١٢): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للقطاع المالي قبل وخلال الأزمة السورية

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
عائد السهم الواحد	صافي الأرباح / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	16.33250	9.252277	4.626138
		خلال الأزمة السورية	18.43500	10.018371	5.009186
القيمة الدفترية للسهم الواحد	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	283.42750	9.993336	4.996668
		خلال الأزمة السورية	209.59500	91.680457	45.840228
العائد على مجموع الموجودات	العائد على مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.01389385	.006820867	.003410433
		خلال الأزمة السورية	.03119404	.010109611	.005054806
العائد على حقوق المساهمين	العائد على حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	.05761887	.024006581	.012003290
		خلال الأزمة السورية	.08264814	.029701790	.014850895
معدل المديونية	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.65802958	.035815432	.017907716
		خلال الأزمة السورية	.68922010	.008662386	.004331193
نسبة الملكية	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	.34133804	.036634100	.018317050
		خلال الأزمة السورية	.31562100	.017211476	.008605738

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود اختلافات طفيفة في النسب المالية المدروسة للقطاع المالي ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية، نلاحظ أن عائد السهم قد ارتفع من (١٦.٣) ليرة سورية قبل الأزمة إلى (١٨.٤) ليرة سورية خلال الأزمة نتيجة لزيادة أرباح المؤسسات المالية وخاصة الناتجة عن فروقات القطع الأجنبي، أما بالنسبة للقيمة الدفترية للسهم الواحد فقد إنخفض المتوسط من (٢٨٣.٤) ليرة سورية قبل الأزمة إلى (٢٠٩.٥) ليرة سورية خلال الأزمة بسبب زيادة عدد أسهم شركات التأمين خلال الأزمة حيث ارتفع عدد الأسهم خلال عام /٢٠١٣/ وعام /٢٠١٤/ نتيجة تعديل القيمة الإسمية للسهم من (٥٠٠) ليرة سورية إلى (١٠٠) ليرة سورية، بالنسبة لمقاييس الربحية العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية فقد ارتفعت متوسطاتها عن ما كانت عليه قبل الأزمة، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول قبل الأزمة (١.٤%) وأصبح (٣.١%) خلال الأزمة، أما العائد على

حقوق الملكية فقد بلغ المتوسط قبل الأزمة (٥.٧%) وبلغ خلال الأزمة (٨.٣%)، هذه الزيادة سببها زيادة الأرباح، وخاصة الأرباح الناتجة عن تقييم فروقات القطع الأجنبي، سجل معدل المديونية إرتفاع في المتوسط عما كان عليه قبل الأزمة حيث بلغت قيمته (٦٥.٨%)، وأصبحت (٦٨.٩%) خلال الأزمة، وهذا مرده لزيادة استدانة المؤسسات المالية، من هذا الارتفاع الحاصل في نسب المديونية نلاحظ الانخفاض في نسبة الملكية من (٣٤%) قبل الأزمة إلى (٣١%) خلال الأزمة نتيجة الاعتماد أكثر على المديونية بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الأصول مقارنة بحقوق المساهمين نتيجة تقييم الأصول بالعملة الأجنبية بما يعادلها باليرة السورية، وهذا أدى إلى زيادة في قيمة هذه الأصول.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي :

جدول رقم (١٣): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للقطاع المالي ما بين

الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أدنى	حد أعلى					
14.581976	-18.786976-	6.818585	-2.102500-	.768	-.308-	صافي الأرباح / عدد الأسهم
186.663881	-38.998881-	46.111747	73.832500	.160	1.601	صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم
-.0023796-	-.032220761-	.006097714	-.01730019-	.030	-2.837-	العائد على مجموع الموجودات
.021695091	-.071753631-	.019095237	-.02502927-	.238	-1.311-	العائد على حقوق المساهمين
.013891495	-.076272545-	.018424047	-.03119052-	.141	-1.693-	المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات

075237422.	-023803347.	020237911.	025717038.	251.	1.271	حقوق المساهمين / مجموع الموجودات
------------	-------------	------------	------------	------	-------	-------------------------------------

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية للقطاع المالي ما بين الفترتين الزمنية قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت لكل من النسب المالية التالية (صافي الأرباح / عدد الأسهم - صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم - العائد على حقوق المساهمين - المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات - حقوق المساهمين / مجموع الموجودات) كانت أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 ، وبالتالي تم قبول فرضية عدم جزئياً عند هذه النسب المالية للقطاع المالي: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في هذه النسب المالية للقطاع المالي ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية .

بينما كان مستوى المعنوية لمؤشر (نسبة العائد على مجموع الموجودات) أصغر من مستوى الدلالة وبالتالي هنا نرفض فرضية عدم جزئياً عند هذه النسبة، ونقبل الفرضية البديلة: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية.

وهذا الفرق كان لصالح فترة الأزمة السورية أي أن معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة السورية كان أعلى مما كان عليه قبل الأزمة.

الفرضية الرابعة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على الأصول في شركات التأمين ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة:

جدول رقم (١٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.77	0.107	0.051	0.225	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.225 مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين قبل الأزمة السورية، يعود سبب ذلك نتيجة لثبات سعر الصرف عند مستوى محدد، وبالتالي عدم ظهور أثر كبير لتقييم القطع الأجنبي في قائمة الدخل، بالإضافة إلى تحقيق شركات التأمين أرباح ناتجة عن عملياتها التشغيلية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.051 والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 5.1 % من التباين في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

جدول رقم (١٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					معاملات الانحدار للمنموذج
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		
		Beta	Std. Error	B	
.711	.427		.238	.102	ثابت الانحدار
.775	.327	.225	.005	.002	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.102 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين عندما تتعدى قيمة المتغير المستقل والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.002، والتي تدل على الإرتفاع في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.327 وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.775، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين ما قبل الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.102 + 0.002 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين قبل الأزمة.

X هي المتغير المستقل والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة:

جدول رقم (١٦): معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.19	3.78	0.65	0.81	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.81 مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين خلال الأزمة السورية، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار الصرف خلال الأزمة، مما أدى إلى تسجيل أرباح فروقات قطع أجنبي بمبالغ كبير، بالإضافة إلى انخفاض الربح الناتج من العمليات التأمينية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.65، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 65 % من التباين في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين خلال الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (١٧): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.097	2.972		.009	.026	ثابت الانحدار
.19	1.947	.809	.000001	.00001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.026 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين خلال الأزمة عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.00001 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 1.947، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.19، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين خلال الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.026 + 0.00001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى شركات التأمين خلال الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة.

الفرضية الخامسة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة:

جدول رقم (١٨) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.704	0.192	0.087	0.29	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.29 مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك قبل الأزمة السورية، ويعود السبب إلى ثبات أسعار الصرف قبل الأزمة مما أدى إلى عدم وجود أرباح من تقييم القطع الأجنبي، بل أحياناً قد تكون نتيجة تقييم خسارة نتيجة لانخفاض سعر الصرف، بالإضافة إلى وجود أرباح تشغيلية من عمليات البنك الرئيسية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.087، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات

أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 8.7 % من التباين في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (١٩) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	المحسوبة T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.707	-.434-		.032	.014	ثابت الانحدار
.704	.438	.296	.00001	.000001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.014 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك عندما تتعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.00001 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة ما قبل الأزمة ، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.438، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.704، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك
ما قبل الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.014 + 0.00001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك قبل
الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة:

جدول رقم (٢٠) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.035	10.22	0.83	0.91	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.91 مما يدل
على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على
مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة السورية، يعود هذا الارتباط القوي إلى وجود أرباح
كبيرة ناتجة عن الارتفاع الحاصل لسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية، بالإضافة
إلى انخفاض الأرباح التشغيلية للبنك، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.83 والتي تدل على أن
التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 83 % من التباين في معدل العائد

على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٢١): اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.922	.110		.007	.001	ثابت الانحدار
.035	3.198	.915	.000	.0000001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.001 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة عندما تتعدى قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.000001 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 3.198، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.035، وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لرفض الفرضية المختبرة، وقبول الفرضية البديلة: يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة.

أي أن معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة كان يرتفع بارتفاع سعر الصرف، وينخفض بانخفاضه .

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.001 + 0.000001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة.

الفرضية السادسة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة :

جدول رقم (٢٢): معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.819	0.068	0.033	0.18	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.18 مما يدل على وجود ارتباط عكسي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي قبل الأزمة السورية، يعود ذلك إلى استقرار سعر الصرف، وبالتالي عدم تحقيق أرباح كبيرة من عمليات تقييم القطع الأجنبي، بل على العكس سجلت بعض السنوات خسارة نتيجة لانخفاض سعر الصرف، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.033، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 3.3 % من التباين في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

جدول رقم (٢٣) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.754	.358		.123	.044	ثابت الانحدار
.819	.260	.181	.003	.001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.044 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.001 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على مجموع

الموجودات لدى القطاع المالي كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.26 وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.819، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي ما قبل الأزمة

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.044 + 0.001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي قبل الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة :

جدول رقم (٢٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.113	7.38	0.78	0.88	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.88 مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة السورية، ويعود هذا الارتباط القوي للإرتفاع الكبير لسعر الصرف خلال الأزمة، وبالتالي تحقيق أرباح كبيرة نتيجة لذلك، تعود لتقييم الموجودات بالعملة الأجنبية بالليرة السورية، بالإضافة إلى قلت النشاط التشغيلي للمؤسسات المالية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.88، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 88 % من التباين في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٢٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.196	1.909		.007	.014	ثابت الانحدار
.113	2.718	.887	.000	.00001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.014 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة عندما تتعدى قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما

تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.00001 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 2.718، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.113، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج:

$$Y = 0.014 + 0.00001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة.

• الفرضية السابعة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة:

جدول رقم (٢٦) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.805	0.079	0.038	0.19	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.19 مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين قبل الأزمة السورية، يعود ذلك إلى ثبات تقلبات أسعار الصرف، وبالتالي عدم تحقيق أرباح من تقييم القطع الأجنبي، وتركز الأرباح من العمليات التشغيلية للشركات التأمين، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.038، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 3.8 % من التباين في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٢٧) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	المحسوبة T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.767	.339		.793	.269	ثابت الانحدار
.805	.282	.195	.017	.005	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.269 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين عندما تتعدى قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.005، والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.282، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.805، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين ما قبل الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج:

$$Y = 0.269 + 0.005 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين قبل الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة:

جدول رقم (٢٨) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.154	5.02	0.71	0.84	

المصدر: من إعداد الباحث

تبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.84 مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين خلال الأزمة السورية، يعود تفسير ذلك للارتفاع الحاصل في سعر الصرف، والذي نتج عنه أرباح محققة، وغير محققة سجلت الغير محققة في حقوق الملكية، بالإضافة إلى ضعف النشاط التأميني نتيجة تباطؤ عجلة الاقتصاد، واعتماد الشركات على شراء قطع أجنبي لتحقيق أرباح عند تقييم القطع في نهاية العام، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.71، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 71% من التباين في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين خلال الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٢٩) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.089	3.117		.021	.065	ثابت الانحدار
.154	2.242	.846	.0001	.000001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.065 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين خلال الأزمة عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.00001، والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 2.242، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.154، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين خلال الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.065 + 0.00001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى شركات التأمين خلال الأزمة

X هي المتغير المستقل والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة

• الفرضية الثامنة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة:

جدول رقم (٣٠) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.604	0.37	0.15	0.39	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.39 مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك قبل الأزمة السورية، والسبب وراء ذلك عدم وجود التأثير الكبير لتقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك نتيجة لثبات سعر الصرف، على العكس حققت البنوك في بعض السنوات خسائر عند انخفاض سعر الصرف عند تقييم القطع لأغراض إعداد الميزانية، بالإضافة إلى انتعاش الاقتصاد، وتحقيق أرباح تشغيلية عالية، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.15 والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر

15% من التباين في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٣١) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.723	.408		.320	.130	ثابت الانحدار
.604	.610	.396	.007	.004	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.13 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك عندما تتعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.004 والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة ما قبل الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.61، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.604، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك ما قبل الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.13 + 0.004 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك قبل الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة:

جدول رقم (٣٢) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.315	1.8	0.47	0.68	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.68 مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك خلال الأزمة السورية، وتفسير ذلك هو ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية، والذي ظهر أثره بشكل واضح عند تقييم القطع البنيوي، ومركز القطع التشغيلي، قد بلغت قيمة معامل التحديد 0.47، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 47% من التباين في معدل العائد على حقوق

المساهمين لدى البنوك خلال الأزمة والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٣٣) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.795	.296		.038	.011	ثابت الانحدار
.315	1.330	.685	.000	.000001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.011 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك خلال الأزمة عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.000001، والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 1.33، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.315، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة :

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك خلال الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.011 + 0.000001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى البنوك خلال الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة.

• الفرضية التاسعة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي ما قبل الأزمة، وخلال الأزمة السورية.

قبل الأزمة:

جدول رقم (٣٤) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.97	0.001	0.05	0.021	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.021 مما يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي قبل الأزمة السورية، والسبب هو عدم ظهور أثر

لتقلبات سعر الصرف على القوائم المالية للمؤسسات المالية نتيجة لاستقرار أسعارها، وقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.05، والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 5% من التباين في معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المالي قبل الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار الحالي.

جدول رقم (٣٥) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للنموذج
		Beta	Std. Error	B	
.897	.147		.472	.069	ثابت الانحدار
.979	.030	.021	.01	.00001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.069 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي عندما تنعدم قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.00001، والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 0.03، وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.979، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي ما قبل الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج:

$$Y = 0.069 + 0.00001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي قبل الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف قبل الأزمة.

خلال الأزمة:

جدول رقم (٣٦) معاملات الارتباط للانحدار الخطي البسيط واختبار النموذج

مستوى المعنوية	F المحسوبة	معامل التحديد R^2	معامل الارتباط R	نموذج الانحدار الخطي البسيط
0.236	2.8	0.58	0.76	

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون للانحدار الخطي البسيط بلغ 0.76 مما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين مستوى تقلبات أسعار الصرف، وبين معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي خلال الأزمة السورية، يعود السبب إلى الأثر الواضح لتقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية للمؤسسات المالية، وتهافت هذه المؤسسات للحصول على العملة الأجنبية لتحقيق أرباح تقييم قطع، والظهور بأداء مالي جيد خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة

معامل التحديد 0.58 والتي تدل على أن التباين في مستوى تقلبات أسعار الصرف كمتغير وحيد يفسر 58% من التباين في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي خلال الأزمة، والباقي يعود تفسيره لمتغيرات أخرى لم يتضمنها نموذج الانحدار.

جدول رقم (٣٧) اختبار معنوية معاملات الانحدار البسيط

Coefficients					
مستوى المعنوية	T المحسوبة	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		معاملات الانحدار للمنودج
		Beta	Std. Error	B	
.322	1.304		.029	.038	ثابت الانحدار
.236	1.675	.764	.00001	.0001	معامل الانحدار

المصدر: من إعداد الباحث

تبين من جدول تحليل الانحدار الخطي البسيط أن قيمة ثابت الانحدار الخطي بلغت 0.038 التي تدل على قيمة المتغير التابع المتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي خلال الأزمة عندما تتعدى قيمة المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف، كما تبين أن قيمة معامل الانحدار الخطي بلغت 0.0001، والتي تدل على الارتفاع في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي كلما ارتفع مستوى سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة خلال الأزمة، وقد بلغت قيمة إحصائية ستودنت T المحسوبة المتعلقة باختبار معنوية معامل الانحدار الخطي 1.67 وكان مستوى المعنوية المقابل لها يساوي 0.236، وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر مما يدل على عدم وجود أهمية إحصائية لمعامل الانحدار، وهذا يعود لصغر حجم العينة.

نجد أن المعطيات الإحصائية السابقة تدعونا لقبول الفرضية المختبرة:

لا يوجد أثر معنوي لتقلبات سعر الصرف على معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي خلال الأزمة.

وتكون معادلة الارتباط الخطي لهذا النموذج :

$$Y = 0.038 + 0.0001 X$$

حيث Y هي المتغير التابع، والمتمثل في معدل العائد على حقوق المساهمين لدى القطاع المالي خلال الأزمة.

X هي المتغير المستقل، والمتمثل في تقلبات سعر الصرف خلال الأزمة.

٤- إختبار فرضيات الدراسة بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف:

قام الباحث بحذف تأثير تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية للبنوك، وشركات التأمين، ومن القيام بحساب العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية بعد القيام بتعديل القوائم المالية، حيث تم إزالة أرباح، وخسائر فروقات القطع البنوي، والقطع التشغيلي من قائمة دخل، وحقوق الملكية لميزانيات البنوك، وأيضاً تمت إزالة فروقات تقييم العملات الأجنبية من قائمة الدخل، وحقوق الملكية لميزانيات شركات التأمين، بعد ذلك تم تطبيق اختبار الفروق على هذه النسب قبل، وخلال الأزمة لدراسة الأثر الذي تتركه المعالجة المحاسبية، والقانونية لتقييم تقلبات أسعار الصرف.

• الفرضية الأولى:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

جدول رقم (٣٨): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية لشركات التأمين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	0.029241	0.014305	0.007152
		خلال الأزمة السورية	0.018964	0.014795	0.007398
العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	0.053024	0.039333	0.019666
		خلال الأزمة السورية	0.048642	0.038927	0.019463

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود فروق طفيفة في النسب المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف أثر تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية، من الملاحظ أن متوسط العائد على الموجودات قد انخفض خلال الأزمة نتيجة لإزالة الأرباح الناتجة من تقييم موجوداتها النقدية بالليرة السورية، نلاحظ أن المتوسط كان قبل الأزمة (٢.٩%) أما خلال الأزمة أصبح (١.٨%)، نفس النتيجة يمكن استخلاصها بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين، حيث انخفض متوسط العائد قبل الأزمة من (٥.٣%) إلى (٤.٨%) خلال الأزمة.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي:

جدول رقم (٣٩): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أعلى	حد أدنى					
0.035456	-0.014902	0.010290	0.010277	0.70020	0.998741	العائد على مجموع الموجودات
0.072086	-0.063322	0.027669	0.004382	0.81855	0.158367	العائد على حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول رقم (٣٩) اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت للعائد على الأصول، والعائد على الملكية كانت أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر، وبالتالي نقبل فرضية العدم: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

أي أن المؤشرات المالية السابقة محل الدراسة لدى شركات التأمين لا تتأثر بالأزمة، وما رافقها من تقلبات سعر الصرف، وبقيت شبه مستقرة خلال الأزمة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، وهذا يعود لعد تأثر الأرباح بشكل كبير بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، نتيجة لعدم تركيز وجود كميات كبيرة من القطع لدى شركات التأمين على عكس البنوك.

• الفرضية الثانية:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية للبنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

جدول رقم (٤٠): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للبنوك قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	0.001544	0.002712	0.001356
		خلال الأزمة السورية	-0.000850	0.000000	0.000000
العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	0.065292	0.034961	0.017481
		خلال الأزمة السورية	-0.801001	0.797656	0.398828

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود فروق كبيرة في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف أثر تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية، من الملاحظ أن متوسط العائد على الموجودات قد انخفض بشكل كبير خلال الأزمة نتيجة لإزالة الأرباح الكبيرة الناتجة من تقييم القطع البنوي، والقطع التشغيلي، حيث أن الأثر ظهر حتى قبل الأزمة بشكل واضح، نلاحظ أن المتوسط كان قبل الأزمة (٠.١٥%) أما خلال الأزمة أصبح (-٠.٠٠٠٠٩%)، نفس النتيجة يمكن استخلاصها بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين، حيث انخفض متوسط العائد قبل الأزمة من (٦.٥%) إلى (-٨٠%) خلال الأزمة.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي:

جدول رقم (٤١): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أعلى	حد أدنى					
0.005712	-0.000923	0.001356	0.002394	0.01100	1.765828	العائد على مجموع الموجودات
1.843127	-0.110541	0.399211	0.866293	0.00265	2.170013	العائد على حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول رقم (٤١) اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت للعائد على الأصول، والعائد على الملكية كانت أصغر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر، وبالتالي نرفض فرضية العدم: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

أي أن المؤشرات المالية السابقة محل الدراسة لدى البنوك تتأثر بالأزمة، وما رافقها من تقلبات سعر الصرف، ولم تبقى مستقرة خلال الأزمة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، ويعود ذلك إلى وجود كمية كبيرة من القطع الأجنبي على عكس قطاع التأمين، حيث أن البنوك سُمح لها بتحويل جزء من رأس مالها من الليرة السورية إلى عملة أجنبية للمحافظة عليه.

• الفرضية الثالثة:

لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في العائد على مجموع الموجودات، والعائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف.

جدول رقم (٤٢): الإحصائيات الوصفية للنسب المالية للمؤسسات المالية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

النسبة	البيان	الفترة الزمنية المدروسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
العائد على مجموع الموجودات	صافي الربح/ مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	0.015392	0.008066	0.004033
		خلال الأزمة السورية	-0.005597	0.017505	0.008752
العائد على حقوق المساهمين	صافي الربح/ صافي حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	0.059158	0.029169	0.014584
		خلال الأزمة السورية	-0.381179	0.797656	0.208494

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة السابق وجود فروق في النسب المالية المدروسة للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد حذف أثر تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية، من الملاحظ أن متوسط العائد على الموجودات قد انخفض بشكل كبير خلال الأزمة نتيجة لإزالة الأرباح الكبيرة الناتجة من تقييم القطع البنيوي، والقطع التشغيلي، وتقييم الموجودات النقدية بالقطع الأجنبي، حيث أن الأثر ظهر حتى قبل الأزمة بشكل واضح، نلاحظ أن المتوسط كان قبل الأزمة (١.٥%) أما خلال الأزمة أصبح (-٠.٥٥%)، نفس النتيجة يمكن استخلاصها بالنسبة للعائد على حقوق المساهمين، حيث انخفض متوسط العائد قبل الأزمة من (٥.٩%) إلى (-٣٨%) خلال الأزمة.

ولتحليل معنوية هذه الفروق سوف نستخدم اختبار ستودنت للعينات المستقلة التالي:

جدول رقم (٤٣): اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية المدروسة للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف

t-test for Equality of Means						البيان
95% Confidence Interval of the Difference		الخطأ المعياري للفروق	الفرق بين الوسطين	مستوى المعنوية	T المحسوبة	
حد أعلى	حد أدنى					
0.044569	-0.002592	0.009637	0.020989	0.26279	2.177950	العائد على مجموع الموجودات
0.951750	-0.071077	0.209004	0.440337	0.00659	2.106838	العائد على حقوق المساهمين

المصدر: من إعداد الباحث

يظهر جدول رقم (٤٣) اختبار ستودنت للفروق في النسب المالية للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، أن قيم مستوى معنوية اختبار ستودنت للعائد على الملكية كانت أصغر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر، وبالتالي نرفض فرضية العدم: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، أما بالنسبة للعائد على الأصول فإن قيمة مستوى معنوية اختبار ستودنت للعائد على الأصول كانت أكبر من مستوى الدلالة المستخدم في اختبار الفرضيات البالغ 0.05 حسب معيار فيشر، وبالتالي نقبل فرضية العدم: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للعائد على الموجودات للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنية قبل، وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، أي أن العائد على حقوق الملكية محل الدراسة لدى المؤسسات المالية تتأثر بالأزمة، وما رافقها من تقلبات سعر الصرف، ولم تبقى مستقرة خلال الأزمة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، هذه النتيجة محصلة

التأثير المشترك على البنوك، وشركات التأمين، أما بالنسبة للعائد على الأصول محل الدراسة لدى المؤسسات المالية لم تتأثر بالأزمة، وما رافقها من تقلبات سعر الصرف، ولم تبقى مستقرة خلال الأزمة مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة، بالتحليل للعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية نلاحظ أنه عند إزالة أثر أرباح القطع، فإن الأرباح قد انخفضت بشكل عام، وأيضاً حقوق الملكية، أما الأصول بقيت على حالها مع تقييم للأصول بالعملة الأجنبية بما يعادلها بالليرة السورية مما أدى إلى ارتفاع في قيمتها، هذا يفسر عدم معنوية الفروقات قبل، وخلال الأزمة للعائد على الأصول، ومعنوية العائد على حقوق الملكية قبل، وخلال الأزمة.

٥-ملخص النتائج الإحصائية:

الجدول رقم (٤٤) يلخص قيم الارتباط ومعامل التحديد في الدراسة

البيان	المؤشر المالي	معامل الارتباط		معامل التحديد	
		قبل الأزمة	خلال الأزمة	قبل الأزمة	خلال الأزمة
شركات التأمين	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.225	0.81	0.051	0.65
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.19	0.84	0.038	0.71
البنوك	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.29	0.91	0.087	0.83
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.39	0.68	0.15	0.47
القطاع المالي	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.18	0.88	0.033	0.78
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.021	0.76	0.05	0.58

من إعداد الباحث

من الجدول رقم (٤٤) نلاحظ أن معامل الارتباط قبل الأزمة لدى شركات التأمين، والبنوك، والمؤسسات المالية كان ارتباط طردي ضعيف، ومعامل التحديد ليس ذو قيمة كبيرة، وهذا يدل أنه نتيجة لاستقرار سعر الصرف لم يكن هناك تأثير قوي لتقلبات سعر الصرف على الربحية مقاسةً بالعائد على حقوق الملكية، والعائد الموجودات، أما معامل الارتباط خلال الأزمة لدى شركات التأمين، والبنوك، والمؤسسات المالية فقد ارتفع بشكل كبير، وأيضاً معامل التحديد قد أصبح ذو قيمة تفسيرية كبيرة، وهذا يدل على الأثر الكبير الذي أحدثته تقلبات أسعار الصرف على الربحية مقاسةً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (٤٥) يلخص قيم المتوسط الحسابي قبل وبعد حذف تأثير سعر الصرف

البيان	المؤشر المالي	المتوسط الحسابي قبل حذف تأثير سعر الصرف		المتوسط الحسابي بعد حذف تأثير سعر الصرف	
		قبل الأزمة	خلال الأزمة	قبل الأزمة	خلال الأزمة
شركات التأمين	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.02766	0.042156	0.029241	0.018964
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.050657	0.1071825	0.053024	0.048642
البنوك	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.000124	0.0202328	0.001544	-0.000850
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.064566	0.0581137	0.065292	-0.801001
القطاع المالي	معدل العائد على مجموع الموجودات	0.013893	0.031194	0.015392	-0.005597
	معدل العائد على حقوق المساهمين	0.05768	0.082648	0.05915	-0.381179

من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (٤٥) أن المتوسط الحسابي لشركات التأمين، والبنوك، والقطاع المالي قبل حذف تأثير سعر الصرف قد ارتفع خلال الأزمة عما كان عليه قبل الأزمة، وهذا الإرتفاع يعود

للأرباح الكبيرة الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية بالليرة السورية، والتي حققت أرباح كبيرة، وهذا الأثر بدا بشكل أوضح بعد حذفه، وإعادة حساب النسب مرة ثانية، حيث أظهرت النتائج خلال الأزمة انخفاض كبير للمتوسط الحسابي للعائد على الأصول، وحقوق الملكية، وكان تأثير البنوك أعلى من تأثير شركات التأمين نتيجة لوجود قطع البنيوي، وتعاملات أكثر بالعملات الأجنبية، مما أدى إلى هذا الانخفاض الكبير بربحيتها.

النتائج والمقترحات
والتوصيات

***Results, Suggestions &
Recommendations***

٣

الفصل الثالث: النتائج والتوصيات والمقترحات

١. النتائج: Results

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل ربحية المؤسسات المالية السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل وخلال الأزمة، والتي تضم البنوك وشركات التأمين التقليدية الخاصة، وكذلك التعرف على تأثير تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية على ربحية هذه المؤسسات، وبناءً على المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، وبناءً على القوانين النازمة والتعاميم الصادرة عن هيئة الإشراف على التأمين والمصرف المركزي المتعلقة بكيفية التعامل مع القطع الأجنبي وتقييمه.

وبناءً على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في كافة النسب المالية لشركات التأمين (عائد السهم الواحد - القيمة الدفترية للسهم الواحد - العائد على الموجودات - العائد حقوق المساهمين - صافي الأقساط إلى حقوق المساهمين - صافي الاحتياطيات الفنية إلى صافي الأقساط المتحققة - معدل المديونية - نسبة الملكية) قبل تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل وخلال الأزمة السورية.

٢- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية التالية قبل تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف للبنوك ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل وخلال الأزمة السورية (عائد

السهم الواحد - القيمة الدفترية للسهم الواحد - العائد على حقوق المساهمين - إجمالي الودائع إلى مجموع الموجودات - نسبة المديونية - نسبة الملكية).

٣- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة العائد على مجموع الموجودات وكذلك في مؤشر حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات لدى البنوك ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية قبل تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف، وهذا الفرق كان لصالح فترة الأزمة السورية أي أن معدل العائد على مجموع الموجودات لدى البنوك خلال الأزمة السورية كان أعلى مما كان عليه قبل الأزمة، وكذلك كان مؤشر حقوق المساهمين إلى صافي التسهيلات لدى البنوك خلال الأزمة السورية أعلى مما كان عليه قبل الأزمة.

٤- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية التالية للقطاع المالي قبل تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية (عائد السهم الواحد - القيمة الدفترية للسهم الواحد - العائد على حقوق المساهمين - نسبة المديونية - نسبة الملكية)

٥- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في نسبة العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي قبل تعديل القوائم المالية بإزالة أثر تقلبات أسعار الصرف ما بين الفترتين الزمنيتين قبل وخلال الأزمة السورية، وهذا الفرق كان لصالح فترة الأزمة السورية أي أن معدل العائد على مجموع الموجودات لدى القطاع المالي خلال الأزمة السورية كان أعلى مما كان عليه قبل الأزمة.

٦- لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

٧- لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية قبل، وخلال الأزمة.

٨- لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاسة بالعائد على الأصول قبل الأزمة.

٩- تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاسة بالعائد على الأصول خلال الأزمة.

١٠- لا تؤثر تغيرات أسعار الصرف بشكل جوهري في ربحية المؤسسات المالية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية قبل، وخلال الأزمة.

عند إجراء اختبار الفروق بين العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، بعد استبعاد أثر تقلبات أسعار الصرف من القوائم المالية للبنوك وشركات التأمين، تبين ما يلي:

١١- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية (العائد على الموجودات - العائد على حقوق المساهمين) لشركات التأمين ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

١٢- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في النسب المالية (العائد على الموجودات - العائد على حقوق المساهمين) للبنوك ما بين الفترتين الزمنية قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

١٣- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للعائد على الموجودات للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

١٤- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية للمؤسسات المالية ما بين الفترتين الزمنيةتين قبل وخلال الأزمة السورية بعد إزالة أثر تقلبات أسعار الصرف.

من الاختبارات الإحصائية السابقة يُلاحظ أن أرباح شركات التأمين كانت تعتمد على نشاطها التشغيلي، وليس على تقييم القطع الأجنبي، على عكس البنوك التي أظهرت الدراسة اعتماد أرباحها على تقييم القطع البنوي، والتشغيلي، وبالتالي احتفاظها بكمية قطع أجنبي كبيرة.

٢-التوصيات : Recommendations

- ١- الاستمرار بدراسة الموضوع لماله من أهمية على المؤسسات المالية السورية المدروسة.
- ٢- الاستمرار بتطبيق المعيار (٢١) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، والقوانين والتعاميم الصادرة من المصرف المركزي السوري وهيئة الإشراف على التأمين المتعلقة بالقطع الأجنبي وتقييمه.
- ٣- ضرورة مراعاة إدارات المؤسسات المالية الخاصة التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، وأخذ بعين الاعتبار من خلال تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) مع قوانين وتعاميم الصادرة لتجنب التضليل في القوائم المالية من خلال الإفصاح المحاسبي.

٣-مقترحات لأبحاث مستقبلية: Suggestions

فيما يلي بعض المقترحات المستتجة من خلال هذا البحث ومناقشة نتائجه:

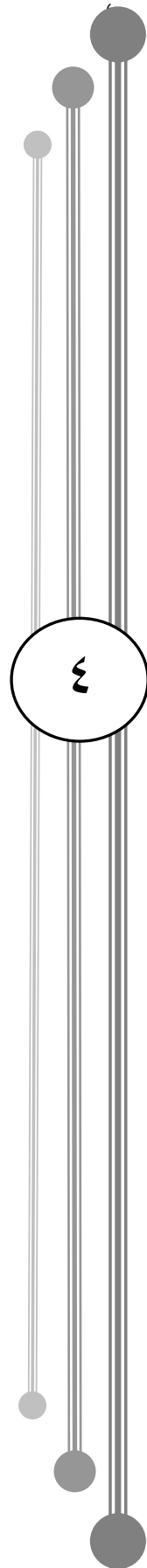
١- القيام بإعادة الدراسة مع أخذ نفس الفترة الزمنية ولكن بأخذ بيانات نصف سنوية، أو ربع سنوية في حال توفرها لاحقاً.

٢-القيام بإعادة الدراسة مع أخذ فترة زمنية أطول، بحيث يظهر أثر تقلبات أسعار الصرف بشكل أوضح.

٣-القيام بدراسة بمقارنة علاقة الانحدار بين تقلبات أسعار الصرف والربحية، عند وجود أثر لتقلبات أسعار الصرف على القوائم المالية، وعند حذف الأثر.

المراجع

References



• الكتب:

١. أحمد شحاتة، وعلي، عبد الوهاب نصر، (٢٠٠٧)، المحاسبة المالية المتقدمة وفقاً لمعايير الحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
٢. أكرم حداد، مشهور هذلول، ٢٠١٠، النقود والمصارف الإصدار العاشر، جامعة البلقاء التطبيقية، عمان.
٣. أيمن هندي، النقود والبنوك، منشأة المعارف، الاسكندرية-مصر، ٢٠٠٠، ص ٥.
٤. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، دار الحامد للنشر و التوزيع عمان، ٢٠٠٩
٥. تشوي، وآخرون، (٢٠٠٤)، المحاسبة الدولية، تعريب، زايد، محمد عصام الدين، وحجاج، أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص: ٢٤٠.
٦. توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤.
٧. الجباعي، أكرم معروف، ٢٠٠٣، مبادئ التأمين بين الأسس النظرية والحالات التطبيقية، دار الحضارة، بيروت، ص ٦٣.
٨. جريوننج، هيني فان، (٢٠٠٦)، ترجمة، حماد، طارق عبد العال، معايير التقارير المالية الدولية، دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
٩. جمعة حميدات، ٢٠١٤، منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٤.

١٠. حماد، (٢٠٠٦)، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض، والتحليل، الدار الجامعية الإسكندرية.
١١. خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، ٢٠٠٣.
١٢. رشدي العصار ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء، الأردن، ٢٠٠٠، ص ٦٤.
١٣. سلطان، محمد (٢٠٠٥)، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، القاهرة.
١٤. طارق عبد العالي حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ١٠٠.
١٥. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص ٩٦.
١٦. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ١٩٩٠، ص ٥٠-٦٥.
١٧. عبد الحق بوعتروس، الأنظمة البنكية والتقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل مركز قسنطينة، فرع: قانون العلاقات الاقتصادية الدولية، السنة الثالثة، الإرسال الأول، ص ١٨-١٩.
١٨. القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠٠٨)، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٠٦.

١٩. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٢٠.
٢٠. محجوب عروة، الشركات متعددة الجنسيات، دار الصفاء، عمان - الأردن، ٢٠٠٠، ص ١١٠.
٢١. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف الاسكندرية-مصر، ٢٠٠٠، ص ٥.
٢٢. محمد مهدي الآصفهي، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان الأردن، ٢٠٠٤، ص ١٩٢-١٩٤.
٢٣. مطر محمد، فارس تيم. (٢٠٠٧). "إدارة محافظ الاستثمار"، الأردن، البتراء، جامعة بتراء، الفصل الثالث.
٢٤. معايير المحاسبة الدولية، (٢٠٠٠)، النص الكامل، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
٢٥. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية (ج١)، مكتبة المجتمع العربي، عمان - الأردن، ٢٠٠٦، ص ٤٢-٤٤.

• الدوريات و المجلات:

١. أمين عبد الله، ٢٠٠٨، التطورات التشريعية والعملية لصناعة التأمين في سوريا، مطابع الإدارة السياسية، دمشق، ص ٧٠.
٢. أمين عبدالله، ١٩٩٩، التأمين السورية، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق، ص ٧٥.

٣. باسل الحموي .التكامل مع المصارف والمساهمة في تطوير الأسواق المالية. مؤتمر

آفاق التأمين العربية والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق ١ و ٢ حزيران ٢٠٠٥.

٤. المركز الاقتصادي السوري، القطاع المصرفي في سورية واقع وآفاق، ورقة عمل، المركز

الاقتصادي السوري، دمشق-سورية، ٢٠٠٧.

٥. مصرف سورية المركزي، التقرير السنوي لأعمال مصرف سورية المركزي، دمشق

سورية، ٢٠١٥.

٦. مكتب الحاكم لشؤون السياسة النقدية والدراسات، دراسة حول ربط الليرة السورية بوحدة

حقوق السحب الخاصة، مصرف سورية المركزي، دمشق -سورية، ٢٠٠٧.

٧. هشام البساط، تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية، حلقة عمل،

صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية، دمشق-سورية،

٢٠٠١، ص ١-٢.

المراجع باللغة العربية:

• الرسائل:

١. صيام، وليد وخريوش، حسني (٢٠٠٢)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف

التجارية في الأردن، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلد ١٦ ، عدد ٢.

- **Book:**

1. Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, 2005, Financial Management Theory And Practice 11th edition, South-western, China.
2. Jeff Madura, 2010, Financial Institutions and Markets 9th edition, South-western, China.
3. Lawrence J. Gitman, Michael D. Joehnk, Scott B. Smart, 2011, Fundamentals Of Investing 11th edition, Pearson Education, Untied States of America.
4. Peter S. Rose and Sylvia C. Hudgins, 2010, Bank Management & Financial Services 9th edition, the McGraw-hill companies, Singapore.

Foreign Journals:

1. Allen, F., Gale, D.(2000). "Financial contagion. Journal of Political Economy", Journal of Finance 5, pp:1–33.
2. Battiston, S, Gatti, D. D., Gallegati, M., Greenwald, B. C,(2009), risk sharing and systemic risk, Rhodes University, African Centre for Economics and Finance,pp:15-61.
3. Becker, G.(1976). Altruism, Egoism, and Genetic Fitness: Economics and Sociobiology", Journal of Economic Literature 14,pp:817-826.
4. Berger, A. N., Cummins, J. D., Weiss, M. A., Zi, H.(2000). Conglomeration Versus Strategic Focus: Evidence from the Insurance Industry, Journal of Financial Intermediation 9, pp:323–362.
5. Bikker, J. A., van Leuvensteijn, M..(2008). Competition and Efficiency in the Dutch Life Insurance Industry. University of central Arkansas,pp:1-7.
6. Billio, M., Pelizzon, L.(2000). Value-at-risk: a multivariate switching regime approach, Journal of Empirical Finance 7,pp:531–554.

7. Billio, Monica, Mila Getmansky, Andrew W. Lo, and Liorana Pelizzon. (2010). *Econometric Measures of Systemic risk in the Finance and Insurance Sectors*, Cambridge, MA, pp:36-71.
8. Bodnar, G.M., Dumas, B. and Martson, R. (2002), "Pass-through and exposure," *Journal of Finance* 57.
9. Boratav, Korkut and Erinc Yeldan. (2002). "Turkey, 1980-2000: Financial Liberalization, Macroeconomic (In)-Stability and Patterns of Distribution." *CEPA and The New School for Social Research*, pp:12-28.
10. Boyson, N. M., Stahel, C. W., Stulz, R. M.(2010). Hedge fund contagion and liquidity shocks. *Journal of Finance* 5,pp: 789–816.
11. Bracker, K., Imhof, M. & Lallemand, J. (2009). "Sources of Bank Risks: Impacts and Explanations," *Academy of Banking Studies Journal* 8, pp:107-124.
12. Brand, A (2009). "Lagos is not Lehman' – The Differentiated Impact of the Global Financial Crisis on Emerging Markets and Developing Countries". *University of Economics, Prague, Publishing house 1st Edition Volume 2* pp:73-103.
13. Brockett, P. L., Chang, R. C., Rousseau, J. J., Semple, J. H., Yang, C, (2004). "A Comparison of HMO Efficiencies as a Function of Provider Autonomy. *Journal of Risk and Insurance*", pp:1–19.
14. Brown, G. (2001). "Managing foreign exchange risk with derivatives," *Journal of Financial Economics* 60,pp:53-64.
15. Browne, Mark J. / Chung, JaeWook / Frees, Edward W., March 2000, *International Property-Liability Insurance Consumption*, *The Journal of Risk and Insurance*, 67(1): 73-90.

16. Butler, R. J. / Gardner, B. D. / Gardner, H. H., 1998, More than cost shifting: Moral hazard lowers productivity, *Journal of Risk and Insurance*, 67(1): 73-90.
17. Chen, Z., Li, D., Liao, L., Moshirian, F., Szablocs, C., 2009. Expansion and Consolidation of Bancassurance in the 21st Century: *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money* 19:4, 633-644.
18. Choi, P. B., Weiss, M. A., 2005. An Empirical Investigation of Market Structure, Efficiency, and Performance in Property-Liability Insurance. *Journal of Risk and Insurance* 72(4), 635–673.
19. Claessens S., / Laeven, L., 2002, Financial Development, Property Rights and Growth, CEPR Discussion Paper 3295.
20. Cummins, J. D., 1999. Efficiency in the U.S. Life Insurance Industry: Are Insurers Minimizing Costs and Maximizing Revenues? In: Cummins, J. D., Santomero, A. M., eds., *Changes in the Life Insurance Industry: Efficiency, Technology and Risk Management*. Kluwer Academic Publishers, Boston, MA.
21. Cummins, J. D., Dionne, G., Gagné, R., Nour, A., 2006. Efficiency of Insurance Firms with Endogenous Risk Management and Financial Intermediation Activities. Working Paper.
22. Cummins, J.D., Rubio-Misas, M., 2006. Deregulation, Consolidation, and Efficiency: Evidence From the Spanish Insurance Industry: *Journal of Money, Credit and Banking* 38:2, 323-356.
23. Das, Udaibir S. / Davies, Nigel / Podpiera, Richard, July 2003, Insurance and Issues in Financial Soundness, IMF Working Paper 03/138.

24. Dominguez, K.M.E., Tesar, L.L. (2001) "Trade and exposure." *American Economic Review Papers and Proceedings* 91: 367–370.
25. Drake, L. (2001). Efficiency and productivity change in UK banking. *Applied Financial Economics* 11, pp 557-571.
26. Dumas, B. (2000) "The theory of the trading firm revisited." *Journal of Finance* 33: 1019–1029.
27. Elyasiani, E. & Mansur, I. (2005). "The Association Between Market and Exchange Rate Risks and Accounting Variables: A GARCH Model of Japanese Banking Institutions," *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 25, 183-26.
28. Farmer, D., 2002, "Market Force, Ecology and Evolution", *Industrial and Corporate Change* 11, 895-953.
29. Gilbert, E., Calitz, E., Plessis, S., (2009). Prudential regulation, its international background and the performance of the banks a critical review of the South African environment since 1970. *Economic History of Developing Regions* 24 (2), pp 43 — 81.
30. Glaum, M., Brunner, M. and Himmel, H. (2001), "The DAX and the Dollar: The economic exchange-rate exposure of German corporations," *Journal of International Business Studies*.
31. Guay, W. and Kothari, S.P. (2003), "How much do firms hedge with derivatives?" *Journal of Financial Economics* 70.
32. Hahm, Joon-Ho (2004) "Interest rate and exchange rate exposures of banking institutions in pre-crisis Korea." *Applied Economics* 36: 1409-1419.

33. Hentschel, L. and Kothari, S.P. (2001), "Are corporations reducing or taking risks with derivatives?" *Journal of Financial and Quantitative Analysis* 36.
34. Hirshleifer, D. and G. Luo, 2001, "On the Survival of Overconfident Traders in a Competitive Securities Market", *Journal of Financial Markets* 4, 73-84.
35. Kalakkar, S. Key Factors in Determining the Financial Performance of the Indian Banking Sector, SSRN, 2012;5:8-10.
36. Lantara, 2014, Business and Economic Cycle, Financial Market Fluctuation, and Bank Profitability: Empirical Evidence from Indonesia, Faculty of Economics and business, Gadjah Maha University, JI. Sosio-Humaniora, Bulaksumur. Yogyakarta. Indonesia.
37. Macay, Jonathan R. and Maureen O'Hara. 2003. The Corporate Governance of Banks.— Federal Reserve Bank of New York Economic Policy Review, 9, 1, 91-107.
38. Maniar, M., "Bancassurance-At Last", Excellent Insurance World, Excellent Media Publishers Pvt. Ltd., September 2002, pp 28.
39. Marston, R.C. (2001), "The Effects of Industry Structure on Economic Exposure," *Journal of International Money and Finance*, April.
40. Maury, B. (2006) "Family ownership and firm performance: Empirical evidence from Western European corporations." *Journal of Corporate Finance* 12: 321-341.
41. Murinde, V. (2009). Global Financial Crisis: Implications for Africa's Financial System, paper prepared for the European Development Report

- (ERD) 2009 Conference on “Financial markets adverse shocks and policy responses in fragile countries”, 21-23 May, Accra, Ghana.
42. O'Donnell, C.J. and van der Westhuizen, G. (2002). Regional comparisons of banking performance in South Africa. *The South African Journal of Economics* 70 (3), pp 485-518.
 43. Oberholzer, M. and Van der Westhuizen, G. (2004). An Empirical Study on Measuring Efficiency and Profitability of Bank Regions Meditari Accountancy Research 12 (1), pp 165–178.
 44. Okeahalam, C., C. (2006). Production costs and efficiency in the South African banking sector: a stochastic analysis. *International Review of Applied Economics* 20, pp 103–23.
 45. Parihar, R., “Bancassurance in India: Challenges and Opportunities in India”, *Insurance Chronicle*, The ICFAI University Press, July 2004, pp 51-56.
 46. Parveen, S., “Bancassurance in India”, *Insurance Chronicle*, The ICFAI University Press, July 2005, pp 75-78.
 47. Rajan, R., 2006. Has finance made the world riskier?. *European Financial Management* 12, 499–533.
 48. Ramanadh, Kasturi; spring 2006, “Performance Management in Insurance Corporation”, *Journal of Business Administration Online*, Vol.5 No. 1
 49. Ramanathan, R. (2007). Performance of Banks in Countries of the Gulf Cooperation Council. *International Journal of Productivity and Performance Management* 56 (2), pp 137-154.

50. Seiford, L., M and Zhu, J (1999). Profitability and Marketability of the Top 55 U.S. Commercial Banks Management Science 45 (9), pp 1270-1288.
51. Tarawneh, M. (2006). A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector: Some Evidence from Omani Commercial Banks”. International Research Journal of Finance and Economics 3, pp 103-112.
52. Vensel, Vello. 2001. Estonian Banking System Performance, 1994-2000. In: Vensel,Vello and Clas Wihlborg, eds. Estonia on the Threshold of the European Union: Financial Sector and Enterprise Restructuring in the Changing Economic Environment. Tallinn: Tallinn Technical University, 23-43.
53. Webb, R.M. (2003). Levels of efficiency in UK retail banks: a DEA window analysis. International Journal of the Economics of Business Vol 10 (3), pp 305-322.

• المواقع الالكترونية:

1. <http://scfms.sy/>
2. <http://www.dse.sy/>
3. <https://www.banquecentrale.gov.sy/>

الملاحق:

T-Test

أولاً: قطاع التأمين

Group Statistics^a

الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ما قبل الأزمة السورية	4	27.33250	15.368332	7.684166
خلال الأزمة السورية	4	24.36250	16.623647	8.311823
ما قبل الأزمة السورية	4	453.07250	19.124960	9.562480
خلال الأزمة السورية	4	299.57000	185.307979	92.653989
ما قبل الأزمة السورية	4	.02766346	.013127046	.006563523
خلال الأزمة السورية	4	.04215681	.009924255	.004962127
ما قبل الأزمة السورية	4	0.0506573	.39878703	.01993935
خلال الأزمة السورية	4	.10718253	.025566775	.012783388
ما قبل الأزمة السورية	4	.47036407	.204557133	.102278566
خلال الأزمة السورية	4	.50345885	.112833519	.056416759
ما قبل الأزمة السورية	4	1.96310182	.782911185	.391455592
خلال الأزمة السورية	4	2.40802942	.612361539	.306180770
ما قبل الأزمة السورية	4	.47868064	.066677676	.033338838
خلال الأزمة السورية	4	.55963733	.014167201	.007083600
ما قبل الأزمة السورية	4	.52069459	.067366807	.033683404
خلال الأزمة السورية	4	.43816939	.011971596	.005985798

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test^a

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صافي الأرباح / عدد الأسهم	Equal variances assumed	.009	.926	.262	6	.802	2.970000	11.319577	-24.728006	30.668006
	Equal variances not assumed			.262	5.963	.802	2.970000	11.319577	-24.769281	30.709281

صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	Equal variances assumed	93.852	.000	1.648	6	.150	153.502500	93.146137	-74.417886	381.422886
	Equal variances not assumed			1.648	3.064	.196	153.502500	93.146137	-139.463002	446.468002
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	.316	.594	-1.761	6	.129	-.014493355	.008228156	-.034626926	.005640216
	Equal variances not assumed			-1.761	5.585	.132	-.014493355	.008228156	-.034995274	.006008564
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	.468	.519	2.387-	6	.356	.056525243-	.056525243-	.114481053-	.001430568
	Equal variances not assumed			2.387-	5.110	.062	.056525243-	.023685287	.117019028-	.003968543
صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	Equal variances assumed	1.173	.320	-.283	6	.786	-.033094780	.116806489	-.318909962	.252720402
	Equal variances not assumed			-.283	4.671	.789	-.033094780	.116806489	-.339831801	.273642241
الإحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط	Equal variances assumed	.047	.836	-.895	6	.405	-.444927593	.496974994	-1.660981595	.771126410
	Equal variances not assumed			-.895	5.671	.407	-.444927593	.496974994	-1.678290293	.788435108
المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	9.355	.022	-2.375	6	.055	-.080956683	.034083068	-.164354945	.002441580
	Equal variances not assumed			-2.375	3.270	.091	-.080956683	.034083068	-.184524382	.022611017
حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	10.607	.017	2.412	6	.052	.082525200	.034211131	-.001186421	.166236821
	Equal variances not assumed			2.412	3.189	.090	.082525200	.034211131	-.022783956	.187834356
القطاع الاقتصادي المدروس = شركات التأمين a.										

ثانياً: البنوك

Group Statistics^a

الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ما قبل الأزمة السورية	4	5.33750	3.827988	1.913994
صافي الأرباح / عدد الأسهم	4	12.50066	10.334249	5.167124
خلال الأزمة السورية	4	113.83250	3.048315	1.524158
صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	4	119.62435	9.501797	4.750899
خلال الأزمة السورية	4	.00012431	.001665921	.000832961
العائد على مجموع الموجودات	4	.02023128	.010833577	.005416788
خلال الأزمة السورية	4	.06456696	.017257727	.008628864
صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	4	.05811375	.034687460	.017343730
ما قبل الأزمة السورية	4	.78579403	.020653673	.010326837
صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	4	.75958501	.018524818	.009262409
خلال الأزمة السورية	4	.51497774	.292211705	.146105853
الإحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط	4	1.60739565	.705068501	.352534251
ما قبل الأزمة السورية	4	.83737851	.022124053	.011062026
المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	4	.81880287	.005075672	.002537836
خلال الأزمة السورية	4	.16198149	.022406253	.011203126
صافي حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	4	.19307261	.024335351	.012167675
خلال الأزمة السورية	4			

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test^a

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صافي الأرباح / عدد الأسهم	Equal variances assumed	1.924	.215	-1.300	6	.241	-7.163164	5.510222	-20.646191	6.319864
	Equal variances not assumed			-1.300	3.808	.267	-7.163164	5.510222	-22.770987	8.444660
صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	Equal variances assumed	2.356	.176	-1.161	6	.290	-5.791850	4.989398	-18.000468	6.416767
	Equal variances not assumed			-1.161	3.611	.317	-5.791850	4.989398	-20.253395	8.669694
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	161.495	.000	-3.669	6	.010	-.020106968	.005480458	-.033517165	-.006696770
	Equal variances not assumed									

	Equal variances not assumed			-3.669	3.142	.032	-.020106968	.005480458	-.037111255	-.003102680
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	.944	.369	.333	6	.750	.006453215	.019371687	-.040947595	.053854025
	Equal variances not assumed			.333	4.399	.754	.006453215	.019371687	-.045459103	.058365533
صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	Equal variances assumed	.107	.754	1.889	6	.108	.026209017	.013872122	-.007734843	.060152878
	Equal variances not assumed			1.889	5.930	.108	.026209017	.013872122	-.007831682	.060249717
الإحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط	Equal variances assumed	8.953	.024	-2.863	6	.029	-1.092417908	.381611475	-2.026187549	-.158648266
	Equal variances not assumed			-2.863	4.001	.046	-1.092417908	.381611475	-2.151831454	-.033004361
المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	4.538	.077	1.637	6	.153	.018575632	.011349407	-.009195366	.046346631
	Equal variances not assumed			1.637	3.315	.192	.018575632	.011349407	-.015677548	.052828813
حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	.020	.893	-1.880	6	.109	-.031091123	.016539721	-.071562361	.009380116
	Equal variances not assumed			-1.880	5.960	.110	-.031091123	.016539721	-.071629069	.009446824

a. القطاع الاقتصادي المدروس = البنوك

ثالثاً: القطاع المالي

Group Statistics^a

	الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
صافي الأرباح / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	4	16.33250	9.252277	4.626138
	خلال الأزمة السورية	4	18.43500	10.018371	5.009186
صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	ما قبل الأزمة السورية	4	283.42750	9.993336	4.996668
	خلال الأزمة السورية	4	209.59500	91.680457	45.840228
العائد على مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	4	.01389385	.006820867	.003410433
	خلال الأزمة السورية	4	.03119404	.010109611	.005054806
العائد على حقوق المساهمين	ما قبل الأزمة السورية	4	.05761887	.024006581	.012003290
	خلال الأزمة السورية	4	.08264814	.029701790	.014850895
صافي الأقساط / صافي حقوق	ما قبل الأزمة السورية	4	.65802958	.035815432	.017907716

المساهمين	خلال الأزمة السورية	4	.68922010	.008662386	.004331193
صافي الأرباح / صافي الأقساط	ما قبل الأزمة السورية	4	.34133804	.036634100	.018317050
الأقساط	خلال الأزمة السورية	4	.31562100	.017211476	.008605738
المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	4	.83737851	.022124053	.011062026
	خلال الأزمة السورية	4	.81880287	.005075672	.002537836
حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	ما قبل الأزمة السورية	4	.16198149	.022406253	.011203126
	خلال الأزمة السورية	4	.19307261	.024335351	.012167675

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test^a

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
صافي الأرباح / عدد الأسهم	Equal variances assumed	.089	.776	-.308	6	.768	-2.102500	6.818585	-18.786976	14.581976
	Equal variances not assumed			-.308	5.962	.768	-2.102500	6.818585	-18.812496	14.607496
صافي حقوق المساهمين / عدد الأسهم	Equal variances assumed	65.492	.000	1.601	6	.160	73.832500	46.111747	-38.998881	186.663881
	Equal variances not assumed			1.601	3.071	.206	73.832500	46.111747	-71.007651	218.672651
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	1.999	.207	-2.837	6	.030	-.017300193	.006097714	-.032220761	-.002379624
	Equal variances not assumed			-2.837	5.262	.034	-.017300193	.006097714	-.032742640	-.001857745
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	.171	.694	-1.311	6	.238	-.025029270	.019095237	-.071753631	-.021695091
	Equal variances not assumed			-1.311	5.747	.240	-.025029270	.019095237	-.072256336	-.022197796
صافي الأقساط / صافي حقوق المساهمين	Equal variances assumed	51.133	.000	-1.693	6	.141	-.031190525	.018424047	-.076272545	-.013891495
	Equal variances not assumed			-1.693	3.350	.179	-.031190525	.018424047	-.086508094	-.024127044
الإحتياطيات الفنية والحسابية / صافي الأقساط	Equal variances assumed	10.040	.019	1.271	6	.251	.025717038	.020237911	-.023803347	-.075237422
	Equal variances not assumed			1.271	4.263	.269	.025717038	.020237911	-.029131981	-.080566056

المطلوبات متداولة / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	4.538	.077	1.637	6	.153	.018575632	.011349407	- .009195366	.046346631
	Equal variances not assumed			1.637	3.315	.192	.018575632	.011349407	- .015677548	.052828813
حقوق المساهمين / مجموع الموجودات	Equal variances assumed	.020	.893	-1.880	6	.109	-.031091123	.016539721	- .071562361	.009380116
	Equal variances not assumed			-1.880	5.960	.110	-.031091123	.016539721	- .071629069	.009446824

a. القطاع الاقتصادي المدروس = القطاع المالي

Regression

١-العائد على الأصول قبل الأزمة

أولاً: التأمين

التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع، السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع، السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين شركات = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: العائد على المجموع

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.225 ^a	.051	-.424-	.01445551920

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. شركات = المدروس الاقتصادي القطاع، السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين

ANOVA^{b,c}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.000	1	.000	.107	.775 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.102	.238		.427	.711
	تقلبات أسعار الصرف	.002	.005	.225	.327	.775

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

ثانياً: البنوك

البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
البنوك = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.296 ^a	.087	-.369-	.00194927860

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.000	1	.000	.192	.704 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.032		-.434-	.707
	تقلبات أسعار الصرف	.000001	.001	.296	.438	.704

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

ثالثاً: القطاع المالي

المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
المالي القطاع = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.181 ^a	.033	-.451-	.00743685557

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.068	.819 ^a
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.044	.123		.358	.754
	تقلبات أسعار الصرف	.001	.003	.181	.260	.819

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

٢- العائد على الأصول خلال الأزمة

أولاً: قطاع التأمين

التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين شركات = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: العائد على المجموع

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.809 ^a	.655	.482	.00714431232

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	3.789	.191 ^a
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: العائد على المجموع

Coefficients ^{a,b}					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.026	.009		2.972	.097
تقلبات أسعار الصرف	.000001	.000	.809	1.947	.191

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة.

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

ثانياً: البنوك

البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed ^{b,c}			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

البنوك = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.915 ^a	.836	.755	.00536584394

a. Predictors: (Constant), تقلبات أسعار

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.000	1	.000	10.229	.085 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.001	.007		.110	.922
	تقلبات أسعار الصرف	.000001	.000	.915	3.198	.085

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

ثالثاً: القطاع المالي

المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة
المالي القطاع = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.887 ^a	.787	.680	.00571460400

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.000	1	.000	7.389	.113 ^a
Residual	.000	2	.000		
Total	.000	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.014	.007		1.909	.196
	تقلبات أسعار الصرف	.00001	.000	.887	2.718	.113

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: الموجودات مجموع على العائد

٣-العائد على حقوق الملكية قبل الأزمة

أولاً: التأمين

التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

	Variables Entered	Variables Removed	Method
Model 1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين شركات = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.195 ^a	.038	-.443-	.04811755821

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.079	.805 ^a
	Residual	.005	2	.002		
	Total	.005	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.269	.793		.339	.767
	تقلبات أسعار الصرف	.005	.017	.195	.282	.805

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

ثانياً: البنوك

البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
البنوك = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.396 ^a	.157	-.265-	.01940863091

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.372	.604 ^a
	Residual	.001	2	.000		
	Total	.001	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients^{a,b}

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	.130	.320		.408	.723
تقلبات أسعار الصرف	.004	.007	.396	.610	.604

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

ثالثاً: القطاع المالي

المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة
المالي القطاع = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.021 ^a	.000	-.499-	.02865232557

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.001	.979 ^a
	Residual	.002	2	.001		
	Total	.002	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.069	.472		.147	.897
	تقلبات أسعار الصرف	.0001	.010	.021	.030	.979

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة قبل ما = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

٣-العائد على حقوق الملكية خلال الأزمة

أولاً: التأمين

التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة
التأمين شركات = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.846 ^a	.715	.573	.01670664646

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.001	1	.001	5.026	.154 ^a
	Residual	.001	2	.000		
	Total	.002	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.065	.021		3.117	.089
	تقلبات أسعار الصرف	.000001	.000001	.846	2.242	.154

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

ثانياً: البنوك

البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة
البنوك = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.685 ^a	.469	.204	.03095079915

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	1.768	.315 ^a
	Residual	.002	2	.001		
	Total	.004	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients^{a,b}

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.011	.038		.296	.795
	تقلبات أسعار الصرف	.00001	.00001	.685	1.330	.315

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

ثالثاً: القطاع المالي

المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

Variables Entered/Removed^{b,c}

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	تقلبات أسعار الصرف	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة
المالي القطاع = المدروس الاقتصادي

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.764 ^a	.584	.376	.02347081756

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

ANOVA^{b,c}

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.002	1	.002	2.804	.236 ^a
	Residual	.001	2	.001		
	Total	.003	3			

a. Predictors: (Constant), الصرف أسعار تقلبات

b. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة

c. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

Coefficients ^{a,b}					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.038	.029		1.304
	تقلبات أسعار الصرف	.0001	.000001	.764	1.675

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع, السورية الأزمة خلال = المدروسة الزمنية الفترة.

b. Dependent Variable: المساهمين حقوق على العائد

T-Test

أولاً: التأمين بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف

التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع

Group Statistics ^a				
الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ما قبل الأزمة السورية العائد على مجموع الموجودات	4	.0292409125	.01430478239	.00715239119
خلال الأزمة السورية	4	.0189639250	.01479544698	.00739772349
ما قبل الأزمة السورية العائد على حقوق المساهمين	4	.0530236475	.03933269075	.01966634537
خلال الأزمة السورية	4	.0486417550	.03892678584	.01946339292

a. التأمين شركات = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test ^a									
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means					
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference
									Lower Upper
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	.163	.700	.999	6	.356	.01027698750	.01028994716	-.01490160616 .03545558116

	Equal variances not assumed			.999	5.993	.357	.01027698750	.01028994716	- .01490854458	.03546251958
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	.057	.819	.158	6	.879	.00438189250	.02766927546	- .06332238553	.07208617053
	Equal variances not assumed			.158	5.999	.879	.00438189250	.02766927546	- .06332415146	.07208793646
a. القطاع الاقتصادي المدروس = شركات التأمين										

ثانياً: البنوك بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف

البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع

Group Statistics ^a				
الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ما قبل الأزمة السورية العائد على مجموع الموجودات	4	.0015442025	.00271170511	.00135585255
خلال الأزمة السورية	4	-.0008500000	.00000000000	.00000000000
ما قبل الأزمة السورية العائد على حقوق المساهمين	4	.0652921575	.03496124239	.01748062120
خلال الأزمة السورية	4	-.8010007500	.79765595605	.39882797802

a. البنوك = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test ^a										
		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	13.157	.011	1.766	6	.128	.00239420250	.00135585255	- .00092344918	.00571185418
	Equal variances not assumed			1.766	3.000	.176	.00239420250	.00135585255	- .00192072545	.00670913045
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	24.209	.003	2.170	6	.073	.86629290750	.39921088183	- .11054093036	1.84312674536
	Equal variances not assumed			2.170	3.012	.118	.86629290750	.39921088183	- .40142783555	2.13401365055
a. القطاع الاقتصادي المدروس = البنوك										

ثالثاً: القطاع المالي بعد حذف تأثير تقلبات أسعار الصرف

المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع

Group Statistics^a

الفترة الزمنية المدروسة	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
ما قبل الأزمة السورية العائد على مجموع الموجودات	4	.0153916875	.00806649441	.00403324721
خلال الأزمة السورية	4	-.0055970775-	.01750467870	.00875233935
ما قبل الأزمة السورية العائد على حقوق المساهمين	4	.0591579025	.02916887116	.01458443558
خلال الأزمة السورية	4	-.3811787300-	.41698823849	.20849411924

a. المالي القطاع = المدروس الاقتصادي القطاع

Independent Samples Test^a

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
العائد على مجموع الموجودات	Equal variances assumed	1.527	.263	2.178	6	.072	.02098876500	.00963693557	-.00259196685	.04456949685
	Equal variances not assumed			2.178	4.219	.091	.02098876500	.00963693557	-.00522837027	.04720590027
العائد على حقوق المساهمين	Equal variances assumed	16.545	.007	2.107	6	.080	.44033663250	.20900359691	-.07107674571	.95175001071
	Equal variances not assumed			2.107	3.029	.125	.44033663250	.20900359691	-.22117422862	1.10184749362

a. القطاع الاقتصادي المدروس = المالي القطاع